جامعــة الأزهــــر
كليــة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق
المجلة العلميــة

إهمال العوامل تأصيلًا وأثرًا

إعداد

د/ شميم إبراهيم محمد أبو العلا

أستاذ اللغويات المساعد في قسم اللغة العربية في كلية العلوم والآداب بطبرجل - جامعة الجوف - المملكة العربية السعودية، ومدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية - فرع البنات جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

(العدد الثالث عشر)

(الإصدار الثاني١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

(الجزء الثاني)

علمية - محكمة - نصف سنوية

إهمال العوامل تأصيلًا وأثرًا

شميم إبراهيم محمد أبو العلا

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، فرع البنات القاهرة، جامعة الأزهر ، مصر.

البريد الالكتروني: Shamim20300@ azhar.edu.eg_

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل من حيث إهمالها وما إذا كان إهمال العامل لعارض كدخول "ما" الكافة عليه، أو لفقد شرط من شروط عمله، أو لغير عارض كأن يهمل ويلغى مع استيفائه لشروط العمل وعدم دخول "ما" الكافة عليه؛ للوقوف على حقيقة إهمال العوامل، وما إذا كان ذلك لغة عند بعض العرب، وأثر ذلك في اللفظ مدعومًا بالأدلة والبراهين.

وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي في عرض القاعدة المتعلقة بإهمال العامل، والمنهج التاريخي متمثلًا في الترتيب الزمني لوفاة العلماء في المتن، والكتب في الهامش، مما أسفر عن العديد من النتائج، أهمها:

- أَنَّ من العوامل ما يُهمل لغير عارض نحو: "أَنْ" المصدرية، ومنها ما يُهمل لعارض مثل دخول "ما" الكافة على بعض حروف الجر، وإن وأخواتها، ودخول لام الابتداء، ولام القسم، وغيرها من المعلقات على "ظن" وأخواتها من أفعال القلوب المتصرفة.
- أَنَّ إهمال العوامل كلها يرجع إلى لغات العرب؛ حتى وإن لم يعز النحاة الإهمال إلى بعض العرب بأعينهم بدليل الاستدلال على الإهمال بما سمع عن العرب.
- أَنَّ إهمال العوامل يؤثر في اللفظ؛ حيث يرجع اللفظ إلى ما كان عليه من رفع قبل دخول العامل.

الكلمات المفتاحية: إهمال – العوامل – عملًا – عملين – تأصيل – أثر.

Neglecting inherent and influential factors

Shamim Ibrahim Muhammad Abu Al-Ela
Department of Linguistics - Faculty of Islamic and Arabic Studies - Girls Branch, Al-Azhar University – Egypt
E-mail Shamim20300@ azhar.edu.eg

Abstract

This research aims to study the factors in terms of neglect, and whether the negligence of the worker is due to an accident such as the entry of "what" everyone has it, or to lose one of the conditions of his work, or to a non-casual as if To find out the fact of neglecting factors, and whether this is a language for some Arabs, and the impact of this on the word supported by evidence and proofs, the researcher has followed the descriptive approach in presenting the rule related to the neglect of the worker, and the historical approach represented in the chronological order of scientists in the body, and books in the margin, which resulted in many results, the most important of which are:

- One of the factors that is neglected for non-casual towards: "that" is the infinitive, and some of them are neglected for an exhibitor, such as the entry of "what" all on some prepositions, and that and its sisters, and the entry of the beginning lam, and the section lam, and other commentators
- The neglect of all factors is due to the languages of the Arabs, even if the grammarians do not attribute the neglect to some Arabs with their own eyes, as evidenced by the inference of neglect of what was heard about the Arabs.
- The neglect of factors affects the pronunciation, as the pronunciation is due to what it was raised before the entry of the worker.

key words: Neglect - Factors - Action - Two actions - Rooting – Effect

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعدُ.....

فإنَّ أولى الواجبات على طالب العلم أَنْ يلتفت إلى تراثه، وما خلفه آباؤه وأجداده من علم ليقوم بدراسته؛ ولهذا قمت باختيار موضوع بعنوان: " إهمال العوامل تأصيلًا وأثرًا" وترجع أهمية هذا الموضوع إلى أَنَّه يتناول العوامل من حيث إهمالها وما إذا كان إهمال العامل لعارض كدخول "ما" الكافة عليه، أو لفقد شرط من شروط عمله، أو لغير عارض كأن يهمل ويلغى مع استيفائه لشروط العمل وعدم دخول "ما" الكافة عليه؛ للوقوف على حقيقة إهمال العوامل، وما إذا كان ذلك لغة عند بعض العرب، وأثر ذلك في اللفظ مدعومًا بالأدلة والبراهين.

ولقد دعاني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أمور منها:

أولاً: ملاحظتي إهمال بعض العوامل مع استيفائها لشروط عملها عند النحاة.

ثانيًا: رغبتي في أن أضيف إلى المكتبة العربية شيئًا ذا قيمة.

ثالثًا: قول الإمام مالك .رحمه الله . : (كُلُّ أحدٍ يؤخذ ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر).

رابعًا: لم أجد فيما اطلعت عليه من أبحاث دراسة كاملة عن "إهمال العوامل وأثر ذلك في اللفظ"، ومن ثم جاءتني الفكرة.

هذا، وقد جاء البحثُ في مقدمةٍ، وتمهيد، ومبحثين مرتبين مع ما يندرج تحتهما من مطالب على ترتيب ألفية ابن مالك، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع ، ثم فهرس محتوى البحث .

فأَمَّا المقدمة: فقد ذكرتُ فيها أسباب اختيار الموضوع، وخُطةَ البحثِ، والمنهج الذي سِرْتُ عليه، وأَمَّا المبحثان فهما:

المبحث الأول: إهمال ما يعمل عملًا واحدًا.

ويشمل ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: إهمال عوامل الجر.
المطلب الثاني: إهمال عوامل النصب.
المطلب الثالث: إهمال عوامل الجزم.
المبحث الثاني: إهمال ما يعمل عملين.
ويشمل ستة مطالب، وهي:
المطلب الأول: إهمال "ما" وأخواتها.
المطلب الثاني: إهمال "إِنْ" المخففة من الثقيلة.
المطلب الثالث: إهمال إِنَّ وأخواتها.
المطلب الرابع: إهمال "لا" النافية للجنس.
المطلب الخامس: إهمال "ظن" وأخواتها.
المطلب السادس: إهمال ما يجزم فعلين.
الخاتمة: وفيها أهم ما في البحث من نتائج.
ثبت المصادر والمراجع.
فهرس المحتوى.

وقد سلكتُ في هذا البحثِ عدةَ مناهج:

أولًا : المنهج الوصفي: في عرض القاعدة المتعلقة بإهمال العامل وأدلة ذلك.
ثانياً : المنهج التاريخي: في الترتيب الزمني لأسماء العلماء والكتب.

وثقت الشواهد القرآنية في الهامش مع التنصيص على أَنَّ الشاهد جزء آية أو آية.

خرجت الشواهد الشعرية مع نسبة كل شاهد إلى بحره وقائله ما أمكن، وبعد ،،،

فإن هذا البحثَ ثمرةُ جهدٍ متواصلٍ، وعملٍ مستمرٍّ، أرجو الله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يفوز بالرضا، ويحظى بالقبول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تمهيد

ما المراد بالعوامل؟

المراد بالعوامل هي الحروف والأفعال العاملة، والعامل هو ما أثر فيما دخل عليه رفعًا، أو نصبًا، أو جرًا، أو جزمًا والعامل قسمان قسم يعمل عملًا واحدًا، وقسم يعمل عملين.

فالأول: ما يعمل عملًا واحدًا، وهو ثلاثة أقسام إما ناصب فقط، كنواصب الفعل المضارع، و"إلا" في الاستثناء، وواو "مع" عند من يراهما. وإما جار فقط، وهو حروف الجر. وإما جازم فقط ، وهو حروف الجزم.

وليس في الكلام حرف يعمل الرفع فقط، خلافًا للفراء في قوله: إنَّ "لولا" ترفع الاسم الذي يليها، في نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك.

والثاني: ما يعمل عملين يرفع وينصب، وهو" ما" وأخواتها . "لا" ، و"لات"، و "إنْ" المشبهات ب"ليس". وما ينصب ويرفع، و هو "إنَّ " وأخواتها، و "لا " النافية للجنس، وما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخوتها، وما يجزم فعلين، وهو "إنْ" الشرطية، و"متى"، و" كيف"، و"إذا" .

وزاد بعض المتأخرين قسمًا آخر، يجر، ويرفع. قال: وهو "لعل" خاصة، على لغة عُقيل. وليس كما ذكر، فإنَّ "لعل" على هذه اللغة جارة فقط، ولرفع الخبر بعدها وجه غير ذلك(١).

وإهمال العامل، أي: كفه عن العمل، سواء أكان ذلك لعارض كدخول "ما" الكافة عليه، أو فقد شرط من شروط عمله، أو لغير عارض كأن يهمل ويلغى مع استيفائه لشروط العمل وعدم دخول "ما" الكافة عليه؛ ومن ثم كان هذا البحث؛ لأقف على حقيقة كف العوامل عن العمل وما إذا كان ذلك لغة عند بعض العرب، وأثر ذلك في اللفظ.

---

(١) الجنى الداني ص ٢٧، ٢٨.

المبحث الأول

إهمال ما يعمل عملًا واحدًا

المطلب الأول

إهمال عوامل الجر

من حروف الجر ما يهمل غالبًا فلا يعمل الجر وذلك بسبب دخول "ما" الكافة عليه وهما حرفان "رب" ، والكاف ويدخلان حينئذٍ على الجمل، ويليهما حينذٍ الماضي؛ لِأَن التكثير والتقليل إِنَّمَا يكون فِيمَا عُرِفَ حَدَّهُ والمستقبل مَجْهُول، وَقد يَلِيهَا الْمُضَارع، وَقد تَليهَا الْجُمْلَة الاسمية، وَقيل يتَعَيَّن بعْدهُما الفعلية إِذا كفتا[١]، ومن ذلك قوله – تعالى–﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٢]،وقوله . تعالى–﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٣] ف "ما" في الآية الكريمة كافة كفت "ربَّ" ، والكاف عن العمل فيما بعدهما، وهيأتهما للدخول على الجملة الفعلية، وأما من أوجب وقوع الفعل الماضي بعد " رُبَّ" المكفوفة ب "ما"، فقد اعتذر عن وقوع الفعل بعد "ربما" مستقبلًا في الآية الكريمة بأن مثل هذا المستقبل، أي الأمور الأخروية: غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، وقال الرَّبَعِي[٤]: أصله: ربما كان يود، فحذف "كان" لكثرة استعماله مع "ربما"، والأول أحسن[٥]، وتحدث "ما" الكافة في الكاف معنى التعليل[٦].

---

(١) همع الهوامع للسيوطي٢/ ٤٧٤، ٤٤٥،

(٢) الحجر الآية(٢).

(٣) البقرة من الآية (١٩٨).

(٤) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرَّبَعي، توفي سنة ٤٢٠هـ. يُنظر: إنباه الرواة ٢٩٧/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٤.

(٦)تمهيد القواعد ٣٠٠٣/٦ .

ومن كف "رُبَّ" ب" ما" قول لأبي داوود الأيادي[١]:

رُبَّمَا الْجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَ عَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

ف "ما" كافة دخلت على "رُبَّ" فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية، وَقيل لَا تدخل المكفوفة على الجملة الاسمية أصلا وَإِن مَا فِي الْبَيْت نكرَة مَوْصُوفَة و"الجامل" خبر لَ "هو" محذوفا، وَالْجُمْلَة صفة ل "ما"، والصحيح أنها كافة؛ لأنها لو كانت نكرة موصوفة بمبتدأ مضمر وخبر مظهر؛ لسمع من كلامهم: ربما زيد قائم، بتصريح المبتدأ والخبر، ولم يسمع ذلك[٢].

وقول أميَّة بن أبي الصلت[٣]:

رُبَّمَا تَجْزَعُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْ ... رِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

ف "ما" كافة دخلت على" رُبَّ" فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية[٤] ولا يعترض ببقاء "مِن" التبينية بعدها خالية عن الفائدة؛ لجواز جعلها

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي داود الأيادي في ديوانه ص ٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٤، وشرح التسهيل٣/ ١٧٢، والتذييل والتكميل ٢٦٨/١١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٠٠٢/٦،والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٦٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٦٧، والجامل: جماعة الإبل لا واحد له من لفظه. و العناجيج : الخيل الطوال الأعناق، واحده.
الشاهد فيه قوله: " رُبَّمَا الْجَامِلُ"؛ حيث دخلت "ما" الكافة على "رُبَّ" فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية.

(٢) شرح التسهيل ١٧٤/٣، والتذييل والتكميل١١/ ٢٧٤، ومغني اللبيب ص ١٨٣.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت، وقيل: لحنيف بن عمير اليشكري، وقيل: لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، والأول أشهر في المقاصد النحوية للعيني ٤٥٠/١، ٤٥١والرواية فيه "ربما تكره النفوس"، وشرح شواهد المغني للسيوطي٢/ ٧٠٧، وبلا نسبة في مقاييس اللغة لابن فارس مادة" فرج" ٤٩٩/٤، والأصول لابن السراج ٢/ ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٦/٤، ، وخزانة الأدب ٦/ ١٠٤.

(٤) شرح المفصل ٤/ ٤٨٦، والمقاصد النحوية للعيني ٤٥١/١.

للتبعيض متعلقة بنكرة[١] ، ويرى ابن السراج أَنَّ "ما" نكرة ناقصة" موصوفة"، والتقدير: رب شيء تجزع النفوس[٢] ويؤيده أَنَّ الضمير في: "له" يرجع إلى "ما"، أي: لهذا الشيء المكروه انفراج[٣].

وقول عمرو بن أبي ربيعه [٤]:

لا يُضيعُ الأمينُ سرّا ولكن ... رُبّما يُحْسَبُ الخئونُ أمينا

ف "ما" كافة دخلت على " رُبَّ" فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية[٥]

وقول الشاعر[٦]:

قُتلْنا ونال القتْل منا وربما ... يكون على القومِ الكرامِ لنا الظَّفَرْ

ف "ما" كافة دخلت على " رُبَّ" فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية، هذا عند مَنْ لم يُوجب وقوع الماضي بعد "ربما"، وأَمَّا مَنْ أوجب ذلك كالربعِي فقد زعم أَن الْمُضَارع بعد "رُبمَا" بِمَعْنى الْمَاضِي وَإِنَّمَا أَوله ب "كان"؛ لِأَن الْمَعْنى عَلَيْهَا؛ إِذْ مُرَاد الشَّاعِر: إن فشا فينا القتل فكثيرا ما قتلنا قوما

(١) المقاصد النحوية للعيني ٤٥١/١، وخزانة الأدب ٦/ ١٠٤.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ١٩٦.

(٣) المقاصد النحوية للعيني ٤٥١/١.

(٤) البيت من الخفيف التام وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣٨٩، والرواية فيه " لاَ يَخُونُ الخَلِيلَ شَيْئاً ، وَلَكِنْ ** رُبَّما يُحْسَبُ المُطيعُ أَمينا"، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢٧/١، ١٧٤/٣، والتذييل والتكميل ٢٧٤/١١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٠٠٤/٦.

(٥) شرح التسهيل ١٧٤/٣، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٧٤، وتمهيد القواعد ٢٠٠٤/٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٤، وخزانة الأدب ٣/١٠.

كراما قبل، فإن الحرب سجال يوم لنا ويوم علينا. وبهذا يحسن الاعتذار والتمدّح، لا بأنه سيحصل لهم الظفر[١].

وقول أبي داود الإيادي[٢] :

طالعات ببطن فقرة بدى ... ربما ظاعن بها ومقيم

ف "ما" كافة دخلت على " رُبَّ" فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية[٣] ونقل السيرافي عن سيبويه[٤]: أَنَّ "ما" في "ربّما" نكرة؛ لأن "ربّ"، لا تدخل على المعارف، ووقعت على من يعقل لأن الموضع موضع عموم، وظاعن: خبر مبتدأ محذوف، والجملة في موضع صفة ل" ما"، وليست "ما" كافة؛ لأنّ الوجه في الكافّة أن يليها الفعل، ولعود الضمير عليها، ولو كانت "ما" حرفًا لم يعد عليها ضمير، وتقدير "ما" هنا إنسان، أي: رب إنسان هو ظاعن بقلبه إلى أحبته الذين ظعنوا عن هذه البلدة ومقيم بجسمه فيها[٥].

والصحيح أنها كافة؛ إذ لو كَانتَ "مَا" نكرة، وظاعن خبر مبتدأ محذوف؛ لسمع من كَلَامهم: رُبمَا زيد قَائِم بتصريح الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، وَلم يسمع ذَلِك[٦].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٤، خزانة الأدب ٣/١٠.

(٢) البيت من الخفيف وهو لأبي داود الإيادي في ديوانه ص ١٥٣، والرواية فيه " سالكات سبيل قُفرةٍ بُدًّا....."، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٤٣٩/٢، والخزانة٥٨٨/٩، ٥٨٩، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٩، والتذييل والتكميل ٢٧٤/١١، وتمهيد القواعد٧٣٤/٢،

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٤٩/٤، والتذييل والتكميل ٢٧٤/١١.

(٤) لم أجد في كتاب سيبويه ما يفيد ذلك.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤٣٩/٢، والتذييل والتكميل١٢٠/٣.

(٦) خزانة الأدب ٩/ ٥٨٧.

قال ابن مالك:(والصحيح أن "ما" فيه زائدة كافة هيّأت "رُبّ" للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأتها للدخول على الجملة الفعلية)[١].

وقال أبو حيان: (والصحيح أن «ما» فيه زائدة كافة، هيأت "رُبَّ" للدخول على الجملة الاسمية)[٢].

وقول أبي ذؤيب[٣]:

أم الصبيين هل تدرين أن ربما ... عيطاءُ قُلَّتُها شمّاءُ قِرْوَاحُ

وقول عدي بن الرعلاء[٤]:

رُبَّما ضَرْبَةٌ بسَيْفٍ صَقِيلٍ ... دُونَ بُصْرَى بطَعْنَةٍ نَجْلاَءَ

ف "ما" كافة دخلت على " رُبَّ" فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية، كما هيأتها للدخول على الجملة الفعلية، ويرى كل من أبي حيان، وابن هشام الأنصاري، والسيوطي أَنَّ "ما" زائدة، وليست كافة، وضربة: اسم مجرور ب "رُبَّ"[٥]، ويرى كل من أبي على الفارسي وابن عصفور

(١) شرح التسهيل لابن مالك٣/١٧٤.

(٢) التذييل والتكميل ١١/٢٧٤.

(٣) البيت من البسيط وهو لأبي ذؤيب في ديوانه ص٩٧، والرواية فيه: " هذا ومَرْقَبَةٍ عَيْطاءَ قُلَّتُها... شَمَّاءُ ضاحيةٌ للشمس قِرْواحُ"، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، وأساس البلاغة للزمخشري ٢/٦٥، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ١١/ ٢٧٥.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في اللمحة في شرح الملحة لابن الضائع ١/٢٦٠، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٢، ٥٨٣، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب٤/١٧٤٨، والجنى الداني ص٤٥٦، ومغني اللبيب ١٣٨، وهمع الهوامع٢/٤٧٥.

(٥) ارتشاف الضرب٤/١٧٤٨، ومغني اللبيب ١٣٨، وأوضح المسالك٣/٥٦، وهمع الهوامع٢/٤٧٥.

عصفور أَنَّ "ما" نكرة موصوفة، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف، والجملة صفة "ما"(١).

وقول جذيمة الأبرش(٢):

رُبمَا أوفيت فِي علم ... ترفعن ثوبي شمالات

ف "ما" كافة دخلت على " رُبَّ" فكفتها عن العمل، وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية(٣).

ومن كفها "الكاف" قول نهشل بن حري(٤):

أَخ ماجدٌ لم يُخْزني يَوْمَ مَشْهدٍ ... كَمَا سيفُ عَمْرو لم تَخُنْهُ مضاربُهْ

فقد زيدت "ما" بعد الكاف، فكفتها عن عمل الجر في "سيف" فهو مبتدأ، وخبره جملة" لم تخنه"(٥).

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٩٤/٤، والجنى الداني ص ٤٥٦.

(٢) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الكتاب ٥١٧/٣، و لسان العرب ٣٢/٣، ٣٦٦/١١فصل الشين المعجمة، وخزانة الأدب ٤٢٩/١١، ٤٣٠، وبلا نسبة في المقتضب ١٥/٣، والأصول في النحو٤٥٦/٣، وارتشاف الضرب١٧٤٨/٤، ٢٣٨٤/٥، والمغني ص١٨٣، والتصريح ٦٦٧/١، وهمع الهوامع٤٧٤/٢.

(٣) ارتشاف الضرب١٧٤٨/٤، والتصريح ٦٦٧/١، وهمع الهوامع٤٧٤/٢.

(٤) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري يرثي أخاه في التصريح ١/ ٦٦٦، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٨١٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٥٩، والمغني ص ٢٣٦، وهمع الهوامع ٢/ ٤٧٦.

المعنى: يمدح الشاعر أخاه بالشجاعة والإقدام والكرم، وأنه لم يتخل عنه ولم يخذله، ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه يوم صفين؛ كما أن سيف عمرو بن معد يكرب لم يخذله، ولم ينب في يده.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح٦٦٦/١.

وقول الطرماح[١]:

تَحَالَفَ يَشْكُرٌ واللُّؤْمُ قِدْماً ** كَما جَبَلا قِنًا مُتَحالِفانِ

فقد زيدت "ما" الكافة بعد الكاف، فكفتها عن عمل الجر، وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية[٢].

وقول زياد بن الأعجم[٣]:

ألم تَرَ أَن البَغْلَ يتبعُ إلْفَه ... كَمَا عامِرٌ واللؤمُ مؤتِلفَان

فقد زيدت "ما" الكافة بعد الكاف، فكفتها عن عمل الجر، وهيأتها للدخول على الجملة الاسمية[٤]

وقول أبي تمام[٥]:

وإنّ بِنَا لو تَعْلمِينَ لَغُلّةً ... إلَيكِ كَما بالحَائِمَاتِ غَليلُ

---

(١) البيت من الوافر، وهو للطرماح في ديوانه ص٣٠١، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد الأندلسي ٣/ ١٠٩٦ ، وخزانة الأدب ٣/٧٥، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزياد بن الأعجم في ديوانه ص ١٠٣، والبغال للجاحظ ص ١١٦، ورسائل الجاحظ ٢/ ٣٦٠، ، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٦٦/١١،تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش٣٠١٤/٦، همع الهوامع٤٧٦/٢.

(٤) همع الهوامع٤٧٦/٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في ديوان الحماسة ١٠٠/٢، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٥٩/١١، ٢٦٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧١٢، تمهيد القواعد ٦/ ٣٠٠٦، ٣٠١٤.

والشاهد في قوله :" كَما بالحَائِمَاتِ"؛ حيث دخلت "ما" الكافة على "الكاف" فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها.

وقول مسعود أخي ذي الرمة[١]:

لقد عَلِمَتْ سَمْرَاءُ أنَّ حديثَهَا ... نَجِيعٌ كما ماءُ السماءِ نَجِيعُ

وقول زياد بن الأعجم[٢]:

فَإنَّ الحُمُرَ مِن شَرِّ المَطَايَا ... كَمَا الحبَطَاتُ شَرّ بَنِي تَمِيمِ

فالكاف للتشبيه، دخلت عليها "ما" الكافة فكفتها عن العمل، فالحبطات مرفوع على الابتداء، وخبره: "شرَّ بني تميم".

وكون "ما" تكون كافة بعد الكاف إذا وليتها الجملة الاسمية هو مفرع على أن "ما" المصدرية لا توصل إلا بالجملة الفعلية؛ أما إذا فرعنا على أنها توصل بالجمل الاسمية فإن "ما" لا تكون كافة في نحو الأبيات السابقة، بل تكون مصدرية ينسبك منها مع الجملة التي بعدها مصدر، يكون في موضع جر بالكاف، وتكون إذ ذاك الكاف غير مكفوفة، وإذا كانت كافة انجر الاسم بكاف التشبيه[٣]، وقد تزاد "ما" ملغاة بعد كل من "رُبَّ"، والكاف، فيعملان الجر فيما بعدهما، وهذا قليل، ومن ذلك قول عدي بن الرعلاء[٤]:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بسَيْفٍ صَقِيلٍ ... دُونَ بُصْرَى بطَعْنَةٍ نَجْلاَءَ

ف "ما" زائدة ملغاة، و" رُبَّ" حرف جر عامل في "ضربة"، وهذا قليل.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمسعود أخي ذي الرُّمة في تاج العروس للزبيدي مادة " ن ج ع" ٢٢/ ٢٣٥، وبلا نسبة في الارتشاف ٤/ ١٧١٤، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٦٧، والمزهر للسيوطي ١٢٢/١.

الشاهد في قول الشاعر:" كما ماءُ"؛ حيث دخلت "ما" الكافة على "الكاف" فكفتها عن عمل الجر فيما بعدها.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزياد بن الأعجم في ديوانه ص٩٧، والمقاصد النحوية١٢٧٥/٣، ١٢٧٦، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٨١٩/٢، ١٣٣/٥، وشرح الرضي على الكافية٣٢٧/٤، ، وشرح الأشموني ١٠٥/٢.

(٣) التذليل والتكميل ٢٦٧/١١، وتمهيد القواعد ٣٠١٤/٦.

(٤) سبق تخريجه ص ١٠.

وقول ضمرة بن ضمرة النهشلي[١] :

ماوِيَّ يا رُبَّتَمَا غارةٍ ... شَعْواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

ف " ما" زائدة ملغاة غير كافة، و" رُبَّ" حرف جر و"غارة" مجرور ب" رُبَّ" [٢].

وقول عمرو بن براقه[٣]:

وَنَنْصُرُ مَوْلانَا ونَعْلَمُ أنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ

ف "ما" زائدة ملغاة، والكاف حرف جر عامل في "الناس"، وهذا قليل [٤]، وجعله الرضي شاذ في الكاف حيث قال: (ويلحقها[٥] "ما"، إذا دخلها "ما" فالأكثر كونها كافة، ورب المكفوفة، لا محل لها من الأعراب، وإن كانت اسما على ما اخترنا، لكونها بمعنى "قلما"، كونها كحرف النفي الداخل على الجملة، وقد جاءت "ما" بعد "رب" زائدة، قال:

---

(١) البيت من السريع، وهو لضمرة بن ضمرة النهشلي في المقاصد النحوية ١٢٦٢/٣، وبلا نسبة في واللمحة في شرح الملحة٢٦١/١، وشرح المفصل لابن يعيش٤٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٧، ، شرح الرضي على الكافية ٢٤١/٤، ٢٨٨، ٢٩٤والتذييل والتكميل١١/ ٢٦٨، وتمهيد القواعد ٦/ ٣٠٠٢، وهمع الهوامع ٤٧٥/٢.

(٢) اللمحة في شرح الملحة ٢٦١/١، والتذييل والتكميل ٢٦٨/١١، والهمع ٤٧٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة في شرح شواهد المغني للسيوطي ٥٠٠/١، ٥٠١، والمقاصد النحوية ١٢٦٣/٣، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب١٧١٣/٤، والتذييل والتكميل ٢٦٧/١١، والجنى الداني ص١٦٦، ٤٨٢، وأوضح المسالك٥٧/٣، وتمهيد القواعد٣٠٠٢/٦، وخزانة الأدب ٢٢٤/١٠.

(٤) الجنى الداني ص٤٨٢.

(٥) يريد "رُبَّ".

رُبَّما ضَرْبَةٌ بسَيْفٍ صَقِيلٍ .....ومثلها "ما" التي تلي كاف التشبيه، الأولى أن تكون كافة، نحو: كن كما أنت، أي: كما أنت كائن، وزيد صديقي كما عمرو أخي، وشذ إعمال الكاف مع "ما".)[١].

وقال ابن مالك:(والكثير كون "ما" المزيدة بعد "الكاف" و "رب" كافة ومهيئة لأن يدخلا على الجمل الاسمية والفعلية.)[٢].

هذا وتزاد "ما" بعد الباء، و "من" كافة بقلة ويليهما حينئذٍ الفعل، والأكثر عملهما الجر مع " ما" [٣] ، وتحدث "ما" الكافة فيهما معنى التقليل ك" ربما"، ومن ذلك قول صالح بن عبد القدوس[٤]:

فَلَئِنْ صِرْتَ لَا تَحِيرُ جَواباً ... لَبَما قد تَرَى وَأَنت خَطِيبُ

فقد زيدت "ما" الكافة بعد الباء؛ فأحدثت فيها معنى "رب"، وهو التقليل، فمعنى " لَبَما قد تَرَى": لربما قد ترى[٥]، وهي لغة هذيلية[٦].

وقول كثير عزة[٧]:

مَغَانٍ يُهَيِّجْنَ الْحَلِيمَ إِلَى الْهَوَى * وَهُنَّ قَدِيمَاتُ الْعُهُودِ دَوَاثِرُ
بِمَا قَدْ أَرَى تِلْكَ الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا * وَهُنَّ جَمِيعَاتُ الْأَنِيسِ عَوَامِرُ

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨١٨.

(٣) همع الهوامع ٤٧٣/٢، ٤٧٤.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لصالح بن عبد القدوس في ديوانه ص١٣٣،والراوية فيه" إنْ تكن لا تطيق رجع جوابًا ....فبما قد ترى وأنت خطيب"، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٨، ٢٣٩، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٦٩٩/٤، والتذييل والتكميل ٢٦٩/١١، وتمهيد القواعد٣٠٠٣/٦، والمقاصد النحوية ٣/ ١٢٧٦، ١٢٧٧.

(٥) التذييل والتكميل ٢٦٩/١١.

(٦) تمهيد القواعد٣١٢٠/٦.

(٧) البيتان من الطويل، وهما لكثيرعزة في ديوانه ص٣٦٨،

أراد: ربما أرى، و "قد" مع المضارع تفيد هذا المعنى، ولكن اجتمعتا توكيدا(١).

ومن زيادتها كافة بعد "من" قول أبي حيَّة النميري(٢):

وإنَّا لَمِمّا نَضْرب الكبْشَ ضَرْبةً * على رَأسِهِ وَالحَرْبُ قد لاحَ نارُهَا

أراد: ربما نضرب الكبش، فقد زيدت "ما" الكافة بعد "من" فكفتها (٣).

هذا ولم يرد في كتب العلماء المتقدمين ما يدل على كون كف "رب" ، والكاف بدخول "ما" الكافة عليهما لغة بعض العرب مما يدل على أَنَّ كفّهما ب "ما" هو لغة أغلب العرب، وأَنَّ عملهما الجر بعد زيادة "ما" ملغاه بعدهما قليل، كما صرح بعض النحاة بذلك كالمرادي(٤)، بل إن الرضي جعله شاذًا، وأما كف "الباء، و "من" ب "ما" الكافة فهو قليل ، وقد صرَّح ناظر الجيش بأنه لغة هذيل(٥).

يتبين مما سبق :

أولًا: أَنَّ كف " رُبّ" ، والكاف ب" ما" الكافة لغة أغلب العرب، وأَنَّ عملهما الجر بعد زيادة "ما" قليل عند بعض النحاة، وشاذ عند الرضي.

ثانيًا: أَنَّ كف الباء و "من" ب "ما" الكافة قليل، وهو لغة هذيل.

---

(١) التذييل والتكميل ٢٦٩/١١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي حيّة النميري في ديوانه ص٢٠، والرواية فيه:".....على رأسه تلقى اللسان من الفم"، والكتاب ١٥٦/٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٦، ٥٦٧، ومغني اللبيب ص٤٠٩، ٤٢٤ ، وخزانة الأدب ٢٣٢/١٠، وبلا نسبة في المقتضب ١٧٤/٤، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٧٣/٢، والجنى الداني ص٣١٥، والهمع ٤٦٣/٢.

(٣) في المقتضب ١٧٤/٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٦، ٥٦٧.

(٤) الجنى الداني ص٤٨٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٤.

ثالثًا: يظهر أثر كف "رُبَّ"، والكاف ب "ما" الكافة في اللفظ ؛ حيث تهيئهما "ما" الكافة للدخول على الجمل الفعلية كما يدخلان على الجمل الاسمية، ويكون الفعل المضارع بعدهما مرفوعًا ، وكذلك الاسم بعدهما يكون مرفوعًا.

المطلب الثاني

إهمال عوامل النصب

من الحروف التي تهمل " أن" المصدرية و"إذن"، فأما "أَنْ" المصدرية فقد ورد إهمالها في قراءة بعضهم[١] لقوله – تعالى – ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[٢]؛ حيث رفع الفعل " يتم" بعد " أَنْ" المصدرية، ومنه قول الشاعر[٣] :

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماءَ وَيْحَكُما ... مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا

حيث رفع الفعل" تقرآن" بعد " أَنْ" المصدرية.

قال ابن مالك :(فـ"أن" الأولى والثانية مصدريتان، وقد أعملت إحداهما، وأهملت الأخرى تشبيها بـ"ما" المصدرية.)[٤]

---

(١) نسب هذه القراءة لابن مجاهد بعض النحاة كابن الأنباري في الإنصاف ٤٥٩/٢، وابن يعيش في المفصل ١٤٣/٨، والرضي في شرحه على الكافية٣٥/٤، ونسبها ابن هشام الأنصاري إلى ابن محيص في المغني ص٤٦.

(٢) البقرة من الآية (٢٣٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في المفصل للزمخشري ص٤٢٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٦٠، وشرح المفصل ٨/ ١٤٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص٤٣٧، وشرح التسهيل ٢/ ٤٤، ١١/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١٠٠/١.
الشاهد في قوله: " أَنْ تقرآن .....، وأَنْ لا تشعرا)؛ ف "أَنْ" الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين وقد أعملت إحداهما وأهملت الأخرى، وهنا الإشكال أنَّه أعملها في آخر البيت: (وَأَنْ لاَ تُشْعِرا أَحَدَا) أعْمَلَ (أنْ) في الأخير وأهملها في الأول، والشاعر إذا جمع بين لغتين فإمَّا البيت مطعونٌ فيه، وإمَّا الحكم بالشذوذ، كما قال من لا يجيز إهمال "أَنْ" المصدرية.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣.

وقول أبي مِحجن الثقفي[١]:

إذا مِتُّ فادْفِنِّي إلى جنب كرْمَةٍ ... تُرَوِّي عِظامي بعد موتي عُرُوقُها

ولا تَدْفِنّي بالفَلاة فإنّني ... أخاف إذا مَا مِتُّ ألَّا أذُوقُها

حيث رفع الفعل " أذُوقُها" بعد " أَنْ" المصدرية[٢].

وإهمال " أَنْ" المصدرية هو قول البصريين؛ فقد أجازوا إهمال " أَنْ" المصدرية ورفع الفعل بعدها حملًا لها على أختها " ما" المصدرية مستدلين على قولهم بقراءة ابن مُحَيْصِ، وبالأشعار السابقة، وأما الكوفيون فيرون أَنَّ " أَنْ" في قراءة ابن مُحَيْصِ ، وفي بيتي الشعر السابقين هي المخففة من الثقيلة، ويترتب على قول الكوفيين وقوع شذوذ، وهو وقوع " أَنْ" المخففة من الثقيلة بعد ما لا يفيد العلم أو اليقين، وعدم الفصل بينها، وبين الفعل بالسين أو " سوف"؛ حيث إنَّ من حق العربية أَنَّ تسبق " أَنْ" المخففة من الثقيلة بما يفيد اليقين والعلم، وأن يفصل بينها وبين الفعل بالسين أو " سوف"[٣] ، كما في قوله – تعالى– ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [٤] ، وقوله – تعالى–﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [٥] وقوله – تعالى– ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ﴾[٦]، وقد أجاب الكوفيون عن هذا الشذوذ بأَنَّ " أَنْ" في قراءة ابن مُحَيْصِ ، وفي بيتي الشعر مخففة من الثقيلة وأنها لم تسبق بما

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لأبي مِحْجن الثقفي في الأغاني ١٤/١٩، ونهاية الأرب في فنون الأدب٢١٠/١٩، الدر الفريد وبيت القصيد ٢٣٤/٣، زهر الأكم في الأمثال والحكم ١٤٢/٣، والممتع في صنعة الشعر للقيرواني ص١٢٥.

(٢) شرح التسهيل ١٣/٤، شرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣.

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٤٧٦،

(٤) المائدة من الآية(١١٣).

(٥) المزمل من الآية(٢٠).

(٦) المزمل من الآية(٢٠).

يفيد العلم واليقين شذوذًا، ولم يفصل بينها وبين الفعل المضارع بالسين أو " سوف" لاستقامة وزن الشعر، فعلى كل وجه يترتب على قول الكوفيين شذوذ؛ ولذا أرى أن القول الراجح هو قول البصريين بإهمال " أَنْ" المصدرية حملا لها على أختها " ما" المصدرية، هذا إضافة إلى ما ورد عمن يوثق بعربيته من أَنَّ إهمال " أَنْ" المصدرية لغة بعض العرب كابن يعيش[١] ، وابن الناظم[٢]، والسيوطي[٣].

قال ابن يعيش: (على أن من العرب من يلغي عمل "أَنْ" تشبيهًا ب "ما"، وعلى هذا قرأ بعضهم ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[٤]...)[٥]، ليس هذا فحسب بل إنَ بعض النحاة قد حكموا بأَنَّ إهمال "أَنْ" المصدرية مقيس كالمرادي[٦]، والصبان[٧]، وصرَّح ابن هشام بأن إهمال " أَنْ" المصدرية شاذ[٨].

قال المرادي: (ووجه إهمالها حملها على "ما" أختها، أعني: "ما" المصدرية.....

فإن قُلْتَ: هل يقاس على ذلك؟ قُلْتُ: ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس.)([٩]).

---

(١) شرح المفصل ١٤٣/٨.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٤٧٦.

(٣) همع الهوامع ٣٦٢/٢.

(٤) البقرة من الآية (٢٣٣).

(٥) شرح المفصل ٢٢٥/٤.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١٢٣٨/٤.

(٧) حاشية الصبان ١/ ٤١٩.

(٨) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٣٨٩.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ١٢٣٨/٤.

كما نقل ابن الناظم عن أبيه عن أبي الحسن الأخفش ما ظاهره أن إهمال " أَنْ" المصدرية جائز، كما نقل عن أبيه أيضا أَنَّ من العرب من يرفعون بها، بل ومنهم من يجزمون بها أيضًا؛ حيث قال: (وقال أبو الحسن: وأما خشيت ألا تكرمني، فنصب، ولو رفعته على أمر قد استقر عندك، كأنك جرّبته فكان لا يكرمك، فقلت: خشيت ألا تكرمُني، أي خشيت أنك لا تكرمني، جاز. ومنع ذلك المبرد[١]، وأنشدوا في الرد عليه[٢]:

إذا مِتُّ فادفنِّي إلى جنب كَرْمَةَ .....

ولا تدفنَنِّي في الفلاة فإنني ... أخاف إذا ما مِتُّ ألا أذوقُها)[٣].

هذا وقد نقل ابن الناظم عن أبيه عن الرؤاسي، وأبو حيان عن الرياشي، والسيوطي عن الرؤاسي أَنَّ فصحاء العرب ينصبون الفعل المضارع ب "أَنْ" وأخواتها ، و دونهم يرفعون بها، ودونهم ينصبون بها[٤] .

قال ابن الناظم: (وأشار بقوله: "ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين" إلى قوله في بعض الحواشي: وجدت بخط الجواليقي أن سلمة أخبر عن الفراء عن الكسائي عن الرؤاسي قال: فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها)[٥].

(١) لم أجد في كتاب المقتضب ما يدل على ذلك.

(٢) سبق ذكرهما وتخريجهما ص٨.

(٣) شرح التسهيل ٤/ ١٣.

(٤) همع الهوامع ٤/ ٩١.

(٥) شرح التسهيل ٤/ ١٣.

وقال أبو حيان : (وقال الرياشي: فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها انتهى، وحكى الجزم بها أبو عبيدة، واللحياني، وذكر أن الجزم بها لغة بني صباح.)[١].

وقال ابن هشام: (وقوله: "أن تهبطين"، أي: أنك تهبطين، .....، وليس بنص، إذ يحتمل أن يكون "أَنْ" هذه الناصبة، ولكنه اهملها حملا على اختها "ما" المصدرية، كقوله:

.... **مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدَا**

فيكون من شذوذ اهمال "أن".)[٢].

وأما "إذن" فالأصل فيها أنها تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط، ولا تلغى، أي تهمل ويرفع الفعل بعدها إلا إذا اختل شرط منها، وهي[٣]:

أولًا : أن يكون الفعل مستقبلا، فإن كان حالا رفع؛ لأن النواصب تخلص للاستقبال، فيجب إهمال "أَنْ" في قولك : إذن أَظُنُّكَ صادقًا جوابًا لمن قال لك: أُحِبُّكَ.

ثانيًا: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت ألغيت حتما، نحو: "أُكْرِمُكَ إذن" وإن توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها فكذلك، ومن ثَمَّ شَذَّ النصب ب"إذن" بين خبر وذي خبر في قول الشاعر[٤]:

لا تَتْرُكَنِّي فيهم شَطِيرَا ... إني إِذَنْ أُهْلَكَ أو أَطِيرَا

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٢.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص٣٨٩.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٢٣٨/٣.

(٤) البيت من الرجز، و لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٧/٤، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الرضي للكافية ٤٧/٤، والجنى الداني ص ٣٦٢.

وأجاز ذلك بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك. ثم استأنف بإذن، فنصب، أو أَنَّ الخبر هو: إذن أهلك، لا "أهلك" وحده، فتكون "إذن" مصدرة، كما تقول: زيد لن يقوم(١).

ولو توسطت "إذن" بين عاطف ومعطوف جاز إلغاؤها وإعمالها، وذلك قولك: "زيدٌ يقوم، وإذن يذهبُ"، فيجوز ها هنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفَيْن: وذلك أنك إن عطفت، "وإذن يذهب" على "يقوم" الذي هو الخبر، ألغيتَ "إذن" ، وصار بمنزلة الخبر؛ لأنّ ما عُطف على شيء صار واقعًا موقعه، فكأنّك قلت: "زيد إذن يذهبُ"، فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ لأنه خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنَفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأُعمل لذلك، ونُصب بها وإلغاؤها أجود وبه قرأ القراء السبعة في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾(٢)، وفي بعض الشواذ: ﴿وَإِذًا لَا يلبثوا﴾ (٣) بالنصب على الإعمال(٤).

ثالثًا: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره ألغيت نحو: "إذن زيد يُكْرِمُكَ".

وإهمال "إذن" مع استيفاء الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه عن بعض فصحاء العرب ولا يقبل قول من أنكرها(٥)؛ حيث قال سيبويه:(وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك، في الجواب. فأخبرت

(١) شرح المفصل٤/٢٢٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٧ والجنى الداني ص ٣٦٢.
(٢) الإسراء من الآية ٧٦.
(٣) نسب أبو حيان هذه القراءة لأبي في البحر المحيط ٦/٦٣.
(٤) شرح المفصل ٤/٢٢٧، والجنى الداني ٣٦٢.
(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٢٤٠، والجنى الداني ص٣٦١، ٣٦٢، وتمهيد القواعد٨/ ٤١٥٥.

يونس بذلك فقال: لا تبعدن ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة "هل" و"بل".)[1]

يتبين مما سبق:

أولًا : أَنَّ إهمال "أَنْ" المصدرية لغة بعض العرب، وبه قال البصريون، وقاسه المرادي.

ثانيًا: أَنَّ إعمال " إذن" النصب عند استيفائها شروط العمل هي لغة أغلب العرب، ولا تهمل عندهم إلا إذا اختل شرط من شروط عملها كأن يكون الفعل بعدها حالًا ، أو ألا تكون مصدرة في جملتها، أو أن يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم .

ثالثًا: أَنَّ إهمال " إذن" مع استيفائها الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه.

رابعًا: أَنَّ إهمال كل من " أَنْ" المصدرية، و"إذن" يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع الفعل المضارع بعدهما مرفوعًا.

(١) الكتاب ١٦/٣.

المطلب الثالث

إهمال عوامل الجزم

من حروف الجزم التي تهمل "لم"[١] ، فلا يجزم بها، ويرفع الفعل المضارع بعدها، حملًا لها على "لا" النافية، وقيل: حملًا لها على "ما" وهو أحسن؛ لأَنَّ "ما" ينفى بها الماضي كثيرًا بخلاف "لا"[٢]، و "لم" تقلب معنى المضارع إلى المضي أبدًا، ومن إهمال "لم" قول الشاعر[٣]:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْعاء لم يُوفُون بالجارِ

وقد صرَّح ابن يعيش بأَنَّ إهمال "لم" شاذ؛ حيث قال: (ولا تحذف هذه النون إلا لجزم أو نصب ولا تثبت إلا لرفع فأَمَّا ما أنشده أبو الحسن من قول الشاعر:

..... يَوْمَ الصُّلَيْعاء لم يُوفُون بالجارِ

فشاذ فسبيله عندنا على تشبيه "لم" ب "لا")[٤].

---

(١) بقي من أدوات الجزم التي تهمل "إنْ"، و"متى" ، و"كيف" ، و"إذا" ، وهذه الأدوات سيتم تناولها في المبحث الثاني؛ إذ إنها مما يعمل عملين.

(٢) شرح التسهيل ٢٨/١، ٦٦/٤، ومغني اللبيب ص ٣٦٥، توضيح المقاصد ١٢٧٢/٣.

(٣) البيت من البسيط ، ولم أعثر على قائل له، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨/٧، ٩/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٦/٤، وشرح الرضي على الكافية ٨٢/٤، ومغني اللبيب ص٣٦٥، وتمهيد القواعد ٢٠٦/١، ٩/ ٤٣١٣، ٤٣١٦، والمقاصد النحوية للعيني ٤/ ١٩٤٠، وهمع الهوامع ٢/ ٥٤٣، وخزانة الأدب ٩/ ٣ ، ٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٨ ، ٩.

وجعل بعض النحويين إهمال "لم" ضرورة شعرية، كالرضي[١] وجعله ابن مالك لغة قوم من العرب، وحكى المرادي[٢]، وابن هشام[٣]، و السيوطي الخلاف في إهمال "لم" وذكروا أنَّه لغة قوم عند ابن مالك، وعند بعض النحاة ضرورة[٤].

قال الرضي :(قوله :ف "لم" لقلب المضارع ماضيًا، .....، وقد جاءت "لم" في الشعر غير جازمة، كقوله:

..... **يَوْمَ الصُّلَيْفاء لم يُوفُونَ بالجار**)[٥]

وقال ابن مالك : (وأطلقت "لم" تنبيها على أنها صارفة إلى المضي أبدًا، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزومًا كقول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتَهم ... يوم الصُّلَيْفاء لم يُوفُون الجار

فرفع الفعل بعد "لم"، وهي لغة القوم.)[٦].

وقال السيوطي:(وَقد تهمل[٧] فَلَا تجزم حملا على "مَا" وَقيل: " لَا" كَقَوْلِه: كَقَوْلِه:

..... **يَوْمَ الصُّلَيْفاء لم يُوفُونَ بالجار**

وَهل هُوَ ضَرُورَة أَو لُغَة خلاف، وَالنّصب بهَا لُغَة حَكَاهَا اللحياني)[٨].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٨٢/٤.

(٢) الجنى الداني ص٢٦٦.

(٣) مغني اللبيب ص٣٦٥.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٥٤٣، وتمهيد القواعد ٢٠٦/١، ٤٣١٣/٩، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٤٠، ١٩٤١.

(٥) شرح الرضي على الكافية٨٢/٤.

(٦) شرح التسهيل ٢٨/١.

(٧) يريد "لم".

(٨) همع الهوامع ٢/ ٥٤٣.

وقد اختار المرادي إهمال "لم"، وحملها في الإهمال على "ما"؛ حيث قال: (إن "لم" قد تلغى فلا يجزم بها، قال في التسهيل: حملا على "لا" وفي شرح الكافية: حمل على "ما" وهو أحسن؛ لأن "ما" ينفي بها الماضي كثيرا، بخلاف "لا")[١].

يتبين مما سبق:

أولًا : أن إهمال "لم" لغة عند ابن مالك، وابن يعيش الذي نسب حكاية إهمالها إلى اللحياني بعد أن أشار إلى الخلاف في إهمالها.

ثانيًا: أنَّ إهمال "لم" ضرورة شعرية عند بعض النحاة، وقد صرَّح ابن يعيش بشذوذ إهمالها.

ثالثًا: أَنَّ إهمال "لم" عند من أجاز إهمالها حملًا لها على "ما"، وقيل: حملًا لها على "لا"،

والأحسن أَنَّ إهمالها حملًا لها على "ما"؛ لأَنَّ "ما" ينفى بها الماضي كثيرًا بخلاف "لا"، كما صرَّح ابن مالك.

(١) الجنى الداني ص٢٦٦.

المبحث الثاني

إهمال مل يعمل عملين

المطلب الأول

إهمال" ما"، وأخواتها

من الحروف التي تعمل عمل " ليس"، أي ترفع الاسم وتنصب الخبر "ما"، و "لا" و"لات" ، و "إنْ"، ولكن بشروط، وتهمل هذه الحروف في لغة من ينكر إعمالها، كما تهمل في لغة من يعملها إذا فقدت شرطًا واحدًا من شروط إعمالها، فمثلًا "ما" تهمل ولا تعمل شيئًا في لغة بني تميم؛ لأنها حرف غير مختص؛ لدخوله على الاسم، نحو ما زيدٌ قائمٌ، وعلى الفعل، نحو: ما يقومُ زيدٌ، وتهمل في لغة أهل الحجاز إذا فقدت شرطًا من شروط عملها، فتهمل عندهم في ستة مواضع، وهي[1] :

١.أَنْ تزاد بعدها "إنْ"؛ لأن "إنْ" تبعد شبهها ب"ليس"؛ لأنها لا تليها أصلًا، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ[2].

٢. أَنْ ينتقض نفيها ب "إلا"، نحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، برفع "قائم" لإهمال "ما"[3]، وكقوله . تعالى . ﴿ مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [1]، وقوله . تعالى . ﴿ وَ ما أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [2] .

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٧٠، ٢٧١، والجنى الداني ص ٣٢٣- ٣٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٤٤٨- ٤٥٠، والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ٢/ ٢١٢- ٢١٦.

(٢) وأجاز يعقوب ابن السكيت عمل " ما" الحجازية مع زيادة "إنْ" بعدها، ونسب ذلك السيوطي إلى الكوفيين مستدلين بقول الشاعر:

بَني غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا ... وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ. يُنظر: الجنى الداني ص٣٢٧، ٣٢٨، وهمع الهوامع ١/٤٥٠.

(٣) وقد أجاز يونس بن حبيب عمل "ما" عمل "ليس"، مع انتقاض نفيها ب"إلا" مستدلًا بقول الشاعر:

وَمَا الدّهر إلّا منجوناً بأَهْله ... وَمَا صَاحب الْحَاجَات إلاّ معذبا

ينظر: خزانة الأدب ٤/ ١٣٠.

٣. أن يتقدم خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جارٍ ومجرورٍ، نحو: ما قائمٌ زيدٌ، برفع "قائم [٣].

٤. أنْ يتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرورٍ، نحو: ما طعامَكَ زيدٌ آكلٌ ، برفع "آكل" ولا يجوز نصبها.

٥. أن تتكرر "ما"؛ لأَنَّ الأولى تكون نافية، والثانية نفت النفي؛ فصار إثباتًا، نحو ما ما زيدٌ قائمٌ، برفع "قائم، ولا يجوز نصبه[٤].

٦.أَنْ يُبدلَ من خبرها مُوجَب، نحو ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يُعبأ به، فبشيء : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو "زيدٌ"، ولا يجوز أَنْ يكونَ في موضع نصبٍ خبر عن "ما"[٥].

وأَمَّا "لا" فلغة بني تميم إهمالها مطلقًا، وتهمل عند الحجازيين إذا فقدت شرطًا من شروط إعمالها، ومن ثم تهمل "لا" عند الحجازيين في ثلاثة مواضع؛ لأنهم يشترطون لإعمالها ثلاثة شروط، وهذه المواضع هي[٦]:

١. أَن يكون اسمها وخبرها معرفتين، نحو: لا زيدٌ القائمُ .

=

(١) يس من الآية (١٥).

(٢) الأحقاف من الآية (٩).

(٣) وأجاز بعض النحاة إعمالها مستدلين بقول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ يُنظر خزانة الأدب ١٣٣/٤.

(٤) وأجاز بعض النحاة عمل "ما" مع تكرارها على أن تكون الثانية مؤكدة للأولى مستدلين بقول الشاعر:

لَا يُنْسِكَ الأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا ... مَا من حِمام أحدٌ مُعْتَصِم

ينظر: همع الهوامع ١/ ٤٥٠.

(٥) وأجاز قوم إعماله مع إبدال موجب من خبر "ما" التوضيح والتكميل ١/ ٢٢٠.

(٦) التوضيح والتكميل ٢٢٠/١، .

٢.أَنْ يتقدم خبرها على اسمها، نحو: لا قائمٌ رجلٌ.
٣.أَنْ ينتقض نفيها ب "إلا"، نحو: لا رجلٌ إلا أفضل من زيدٍ، برفع "أفضل"؛ لإهمال "لا".

وأمَّا " إنْ" النافية فتهمل ولا تعمل شيئًا عند أكثر البصريين والفراء، نحو: إنْ رجلٌ قائمٌ، وإنْ الرجل قائمٌ برفع " قائم"، وكقوله . تعالى ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ (١) ، وتعمل عمل" ليس" فترفع الاسم وتنصب الخبر عند الكوفيين ما عدا الفراء، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي، وابن جني ، وقيل: إن عملها هو لغة أهل العالية(٢)، واستدلوا لعملها بالسماع كقراءة سعيد ابن جبير (٣) لقوله . تعالى . ﴿ إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ ﴾ (٤) بنصب عبادًا.

وقول الشاعر(٥) :

إنْ هو مُسْتَوْلِيا على أحدٍ ... إلا على أضْعَفِ المجانين

(١) الملك من الآية (٢٠).
(٢) الجنى الداني ص ٢١٠.
(٣) المحتسب لابن جني ١/٢٧٠، ٣٨٤.
(٤) الأعراف من الآية (١٩٤).
(٥)البيت من المنسرح ، وهو بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٨١،وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢/ ١٩٦، والجنى ص ٢٠٩، وبلا نسبة في تمهيد القواعد ٣/ ١٢١٤.
والشاهد في قوله : "إن هو مستوليًا"؛ حيث عملت "إنْ" عمل ليس فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

وقول الشاعر[١] :

إِنِ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يَبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا

وأَمَّا " لات" فهي " لا" النافية زيدت عليها تاء التأنيث المفتوحة؛ لتأنيث لفظها، أو للمبالغة فيه، ولتقوية شبهها ب " ليس"[٢]، وتعمل عمل " ليس" عند جمهور النحاة ، فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط ألا يذكر معها الاسم والخبر معًا، واختلفوا فيما بينهم فمنهم من يرى أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ومنهم من يرى أنها تعمل في لفظ الحين، ومن عملها في لفظ "الحين"[٣] قوله . تعالى . ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٤]، ومن عملها فيما رادف"الحين" قول محمد بن عيسى[٥]: عيسى[٥]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٤/ ٢٧٩، والجنى الداني ص٢١٠، وتوضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك ٥١٢/١، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢١٤، والمقاصد النحوية ٢/ ٦٦٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٥٤، وخزانة الأدب ٤/ ١٦٨.

والشاهد في قوله:" إنْ المرء ميتًا"؛ حيث عملت "إنْ" عمل ليس فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

(٢) اللباب في علل الإعراب والبناء ١/ ٢٧٢،وشرح المفصل ١١٧/٢، والتوضيح والتكميل ٢٢٣/١.

(٣) شرح المفصل ٢/ ١٢٢، والتوضيح والتكميل ١/، ٢٢٣،٢٢٤.

(٤) ص من الآية (٣)، وقرئت الآية برفع "حين" وهو قليل، ونصبه ، والنصب أكثر فالرفع على أنه الاسم والخبر محذوف، والنصب على أنَّه الخبر والاسم محذوف، والتقدير: ولات حينٌ نحنُ فيه حينَ مناص. ولا يقدَّر الاسم المحذوف إلَّا نكرةً؛ لأنّ "لا" إذا كانت رافعةً لا تعمل إلاّ في نكرة ينظر: شرح المفصل ١٢٢/٢.

(٥) البيت من الكامل، وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي، وقيل: لمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية للعيني ٢/ ٦٦٨، ولرجل من طيء في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، وهو بلا نسبة في اللمحة في شرح الملحة ٤٨٨/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٦/٢، وهمع الهوامع ٤٦٠/١.

والشاهد في قوله:" ولات ساعة مندم"؛ حيث أعمل "لات" فيما رادف الحين، وهو "ساعة" فهو =

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ. . . والبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيْه وخيم

وقد أنكر الفراء عملها عمل" ليس"، وأثبت لها عمل الخفض؛ حيث أنشد عن العرب خفضها لأسماء الزمان بعدها، وهي لغةٌ قليلةٌ لقومٍ من العرب يخفضون بها [1]، كالقراءة الشاذة[2] لقوله . تعالى . ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3]، وكما في قول أبي زبيد الطائي[4] :

طلبوا صُلحنا ولاتَ أوانٍ ... فأجبنَا أن لَيْسَ حِينَ بقَاءِ

أَمَّا الأخفش فقد ذهب في أحد قوليه إلى أنها لا تعمل شيئًا، فإذا كان ما بعدها مرفوعًا فعلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي: لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم، وإن كان منصوبًا فناصبه فعل مضمر، أي: لات أرى حينَ مناص[5].

يتبين مما سبق :

١.أَنَّ إهمال "ما" مطلقًا هو لغة بني تميم، ولغة أهل الحجاز أنها تهمل إذا اختل شرطٌ واحدٌ من شروط إعمالها الستة، ومن ثم تهمل "ما" ويبطل عملها في ستة مواضع عند أهل الحجاز.

=

خبر" لات" منصوب واسمها محذوف، والتقدير: ولات الساعة ساعة ندم.

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، وارتشاف الضرب ١٢١٢/٢، ومغني اللبيب ص٣٣٦.

(٢) ارتشاف الضرب ١٢١٣.

(٣) في قراءة عيسى بن عمر ينظر: شرح المفصل ١٥٧/٥.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي النصراني في المقاصد النحوية٦٧٥/٢، وبلا نسبه في شرح التسهيل ٣٧٨/١، وشرح الكافية الشافية ٤٤٤/١، وشرح المفصل ٣٢/٩، وشرح الرضي على الكافية ١٩٨/٢، والجنى الداني ص٤٩٠.

(٥) شرح التسهيل ٣٧٥/١،والجنى ص٤٨٨، والتوضيح والتكميل ٢٢٥/١، .

٢. أَنَّ إهمال "لا" مطلقًا هو لغة بني تميم، ولغة أهل الحجاز أنها تهمل إذا اختل شرطٌ واحدٌ من شروط إعمالها الثلاثة، ومن ثم تُهمل "لا" ويبطل عملها في ثلاثة مواضع عند أهل الحجاز.

٣.أَنَّ "إِنْ" النافية تُهمل ولا تعمل شيئًا عند أكثر البصريين والفراء، وتعمل عمل "ليس" عند الكوفيين ما عدا الفراء، والمبرد، وابن السراج، والفارسي ، وابن جني.

٤. أَنَّ إعمال "إِنْ" النافية عمل "ليس" هو لغة أهل العالية، كما نص على ذلك ابن جني، ومن ثم يكون إهمالها هو لغة أكثر العرب.

٥. أَنّ "لات" تهمل عند الأخفش في أحد قوليه، ولم يعز أحد من العلماء إهمال " لات" إلى أي لغة من لغات العرب.

٦.أَنكرالفراء عمل "لات" عمل "ليس"، وأثبت لها عمل الخفض، وذكر أنها لغة قليلة لبعض العرب دون أَنَّ يعزو هذه اللغة لأحد بعينه.

٧.أَنَّ إهمال الحروف العاملة عمل "ليس"ـ " ما" ، و "لا"، و "إِنْ" النافية، و"لات" ـ يؤثر في اللفظ؛ حيث يأتي الاسم بعدهن مرفوعًا على الابتداء، وكذلك الخبر.

المطلب الثاني

إهمال "إنْ" المخففة من الثقيلة

إذا خففت "إنَّ" مكسورة الهمزة جاز إهمالها وإعمالها، والأكثر إهمالها، وهو القياس عند المرادي؛ لزوال اختصاصها؛ فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل والأكثر كون الفعل الذي تدخل عليه ماضيًا ناسخًا، ويكثر مجيئه ماضيًا غير ناسخ، ويندر مجيئه مضارعًا غير ناسخٍ، ولا يقاس عليه إجماعًا، والإهمال لغة أكثر العرب، وعلى إهمالها لا يقدر فيها ضمير الشأن، ولكن الزمخشري قدر ضمير الشأن[١]، كما أنها إذا أهملت لزمت اللام ثاني الجزأين للفرق بينها وبين "إنْ " النافية، وتسمى اللام الفارقة لذلك، فإن كان المحل لا يحتمل النفي لم تلزم اللام، بل ويجب حذفها لأمن اللبس، نحو: إن كادت نفس الخائف تزهق، وإن كان الكريم يرتاح للعطاء، وإني وجدت الله لطيفًا بعباده [٢].

قال سيبويه:(وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: " وإنْ كُلاً لَما لَيوفينّهم ربُّك أعمالَهم "[٣] يخففون وينصبون،.....

وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها "ما".)[٤].

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/ ٥٢١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص١٠٥، ١٠٦، وشرح الكافية الشافية ٥٠٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٥٣٦/١، وتمهيد القواعد١٣٦٣/٣، وحاشية الصبان ٤٢٦/١.

(٣) هود من الآية (١١١).

(٤) الكتاب ١٤٠/٢.

وقال المرادي: (ومن إهمال "إنْ" المخففة قوله . تعالى . ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ (١)

و قوله . تعالى . ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ (٢)

و قوله . تعالى . ﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ (٣)

و قوله . تعالى . ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٤)

و قوله . تعالى . ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ ﴾ (٥)

و قوله . تعالى . ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٦) برفع "كُلُّ" في قراءة أبي رجاء(٧) و قوله ـ تعالى ـ ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ (٨)

وقوله . تعالى . ﴿وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٩) في قراءة رفع "كُلُّ" وقرئ بالنصب بإعمال "إنْ"(١٠).

وقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:(وَايْمُ اللهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ ، وَإِنَّ ابْنَهُ هَذَا لأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ.)(١١).

---

(١) البقرة من الآية (١٤٣).

(٢) الأعراف من الآية (١٠٢).

(٣) يوسف من الآية (٣) .

(٤) الشعراء من الآية (١٨٦) .

(٥) يس الآية (٣٢).

(٦) الزخرف من الآية (٣٥).

(٧) الحجة في للقراء السبعة ٣٨٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٥٠٨/١.

(٨) القلم من الآية (٥١).

(٩) الطارق الآية (٤).

(١٠) شرح الكافية الشافية ٥٠٧/١.

(١١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ح٤٧٠١، ٢/ ٢٦٤.

وقول عائشة -رضي الله عنها -:(إن كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحب التيمن في طهوره إذا تطهر، وفي ترجله إذا ترجل، وفي انتعاله إذا انتعل)[١].

وقول عامر بن ربيعة[٢] -رضي الله عنه -: (إنْ كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسلم- يبعثنا ومالنا طعام إلا السْلف من التمر)[٣].

وقول عَبْدُ اللهِ بْنُ بُسْرٍ -رضي الله عنها -:(إِنْ كُنَّا فَرَغْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ.)[٤].

وقول مُعَاوِيَةَ -رضي الله عنه -يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ بِالْمَدِينَةِ عن كَعْبَ الأَحْبَارِ: (إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلاَءِ المُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الكَذِبَ.)[٥].

وقول نافع -رضي الله عنه - :(كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ، وَالكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيَّ.)[٦].

فقد تضمنت الأحاديث السابقة استعمالًا ل "إِنْ" المخففة المتروكة العمل عاريًا ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها[٧].

---

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى في السنة في البداية بالتيمن ٨٦/١.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٤.

(٣) أخرجه الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح المسمى بالكاشف عن حقائق السنن عن عن عائشة . رضي الله عنها ١٢/ ٣٩٠٧.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه " بَابُ التَّبْكِيرِ إِلَى العِيدِ" ٢٤/٢.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ح ٧٣٦١" بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلى الله عَلَيهِ وسَلمَ: لاَ تَسْأَلُوا أَهْلَ الكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ" ٩/ ١٣٦.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ح ١٥١١، ٢/ ١٦٢.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٤.

وقول الطرماح(١):

أنا ابْنُ الضَّيمِ مِن آل مَالِكِ ... وَإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

وقول الشاعر(٢):

إنْ كُنتُ قاضيَ نَحْبي يَوم بَيْنِكُمُ ... لو لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيرِ توديعِ

وقول الشاعر(٣):

أخي إنْ عَلِمْتُ الجودَ للحمد مُنْمِيا ... وللود مثبتًا وللمال مفنيا

وقول الشاعر(٤):

إنْ وَجدتُ الكريمَ يمنعُ أحيا ... نا وما إنْ بذا يُعَد بخيلا

وقول الشاعر(٥):

إنِ الحَقُّ لاَ يَخْفَى على ذِي بَصِيرَة ... وَإن هُوَ لم يَعْدَمْ خلاف معاند

وقول الشاعر(٦):

أَمَّا إنْ علمتُ الله ليس بغافل ... فهان اصطباري إنْ بليت بظالم

---

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ص ٢٨٠، وشرح الكافية الشافية ٥٠٩/١، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٠٥، وشرح التسهيل ٣٤/٢، وبلا نسبة في الجنى الداني ص١٣٤.

(٢) البيت من ، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٥، ومغني اللبيب ص ٣٠٦، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ص١٠٥.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ص١٠٦، وشرح التسهيل ٣٤/٢، وتمهيد القواعد ١٣٦٢/٣.والشاهد فيه : إهمال «إنْ» المخففة، وعدم وجود اللام معها؛ لأن المقام لا يصلح للنفي فلا ليس بينها وبين النافية.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ص٣٠، ص١٠٦، ومغني اللبيب ص ٣٠٦، وشرح الأشموني ٣١٧/١، وشرح الشواهد الشعرية في أمات في أمات الكتب النحوية ٣٢٣/١، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٤٤٢/٢.

(٦) البيت من ، وهو بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ص٣٠،ص١٠٦، وشرح التسهيل ٣٤/٢، وتمهيد القواعد ١٣٦٢/٣. والشاهد فيه: ترك اللام مع «إن» المخففة لأمن اللبس.

وقول عاتكة بنت زيد[١]:

بالله ربّك إن قتلت لمسلما ...وجبت عليك عقوبة المتعمّد

ففي جميع الشواهد الشعرية السابقة أُهملت "إنْ" المخففة، وجاء ما بعدها عاريًا من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها.

وقد تنبه ابن مالك إلى إغفال بعض النحويين التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق؛ ليجري الباب على سنن واحدٍ. وبين أَنَّ حاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع[٢].

ويرى الكوفيون أَنَّ "إنْ" لا تُخفف، وخرجوا جميع الشواهد السابقة على أَنَّ "إنْ" نافية؛ واللام الفارقة بمعنى "إلا"[٣]، ويرد عليهم أنَّ "إنْ" التي بمعنى "ما" لا تجيء اللام الفارقة معها[٤] .

يتبين مما سبق:

١. أَنَّ إهمال "إنْ" المخففة أكثر من إعمالها.
٢. أنَّ اللام الفارقة تلزم ثاني الجزأين مع "إنْ" المهملة إذا كان الموضع يحتمل النفي والإثبات.
٣. لا تلزم اللام الفارقة مع "إنْ" المهملة إذا كان الموضع لا يحتمل النفي.
٤. إذا أهملت "إنْ" زال اختصاصها؛ فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل والأكثر كون الفعل الذي تدخل عليه ماضيًا ناسخًا.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد زوج الزبير بن العوام، والخطاب في البيت لعمرو بن جرموز قاتل الزبير، وبلا نسبه في المفصل ص٣٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٨، والكناش في فني النحو والصرف٩٧/٢، والفوائد الضيائية٣٤٦/٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٦.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن ١/ ٥٢١.

(٤) الانصاف ٢/ ٥٢٧.

٥. أَنَّ إهمال "إِنْ" المخففة من الثقيلة يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع الاسم بعدها مرفوعًا على الابتداء، وكذلك الخبر يقع مرفوعًا.

المطلب الثالث

إهمال "إِنَّ" وأخواتها

تهمل "إِنَّ" وأخواتها (أَنَّ" وكأَنَّ، ولكن، ولعل) إذا اتصلت بهن "ما" الزائدة (غير الموصولة)؛ حيث تدخل "ما" الزائدة عليهن فتكفهن عن العمل وجوبًا، وتزيل اختصاصهن بالأسماء إلا "ليت" فيجوز إعمالها وإلغاؤها، ولا يزول اختصاصها بالأسماء، فتقول : إِنَّما زيدٌ قائمٌ، ولا يجوز نصب "زيد"، وكذلك في (أَنَّ" وكأَنَّ، ولكن، ولعل)، وتقول : ليتما زيدٌ قائم بإهمال "ليت"، ويجوز أن تقول: ليتما زيدًا قائمٌ بإعمالها(١).

ونسب ابن عصفور هذا المذهب إلى الأخفش ويؤيده السماع والقياس، أَمَّا السماع فإنَّه لم يحفظ الإعمال والإلغاء إلا في " ليت" وحدها باتفاق النحويين، ومنه قول النابغة(٢) :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

فقد روي البيت برفع الحمام ونصبه، وما عدا ذلك من بقية أخوات "إِنَّ" لم يسمع فيه الإعمال(٣)

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣٧٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه ص ٢٤، والخصائص ٢/ ٤٦٢، واللمع ص٢٣٣، والمفصل ص٣٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصل ٨/ ٥٤.

والشاهد في قوله: " أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ"؛ حيث روي برفع الحمام ونصبه على جواز إعمال "ليت" وإهمالها.

(٣)اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٤،.

وأَمَّا القياسُ فإنَّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص، وإذ لحقتها "ما" فارقها الاختصاص، فينبغي ألا تعمل إلاّ "ليت"؛ لأنَّها تبقى على اختصاصها، والدليل على مفارقتهن للاختصاص وقوع الفعل بعدهن، كما في قوله . تعالى .﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1] وقوله . تعالى . ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾[2]، وكما في قول امرئ القيس[3]:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فقد أولى "لكنما" الفعل، وكذلك قول الفرزدق[4]:

أَعِدْ نَظرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحمَارَ المُقَيَّدَا

وأما "ليتما" فلم تولِها العرب الفعل قط، لا يُحفظ من كلامهم: ليتما يقومُ زيدٌ. فقد بان إذن سداد هذا المذهب[5].

وذهب الزجاج وابن السراج إلى أَنَّ " ليت" ، و" لعل" ، و "كأَنَّ" يجوز فيهن الإلغاء والإعمال فقاسوا على "ليت" أشبه أخواتها بها وهما "لعلَّ" و "كأَنَّ"،

---

(١) فاطر من الآية (٢٨).

(٢) الأنفال من الآية(٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٣٩، وشرح أبيات سيبويه ٣٠/١، وشرح المفصل ٥٧/٨، والجنى الداني ص ٦١٩،وبلا نسبه في شرح الرضي على الكافية ٢١٣/١، ومغني اللبيب ص ٣٣٨.

الشاهد في قوله" لكنما"؛ حيث دخلت "ما" الكافة على "لكن" فألغيت لزوال اختصاصها ووليها الفعل.

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ص ١٦١، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥٤/٨، والمطالع السعيدة ص١٣٣.

الشاهد في قوله:" لعلما"؛ حيث ألغيت "لعل" عن العمل، لما دخلت عليها "ما" كفتها عن العمل، ووطأتها للجمل الفعلية، وأزالت اختصاصها بالجمل الابتدائية.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٥/١.

وذلكَ أنهما غيّرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي ،كما أحدث "ليت" في الكلام معنى التمني ، نحو: ليتما زيدًا قائم، ولعلما زيدًا قائمٌ، وكأنَّما زيدًا قائمٌ، برفع "زيد" ونصبه في جميع ذلك ولا يجوز فيما عداها إلا الإهمال(١).

وذهب الزجاجي، وتبعه ابن مالك إلى أَنَّ "ما" إذا اتصلت ب" إِنَّ"، وسائر أخواتها كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلًا، أي: لم يجب إهمالهن، بل يجوز فيهن الإعمال والإهمال، غير أَنَّ الإهمال أكثر في الجميع، أَمَّا الإعمال فعلى اختصاصهن الأصلي، وأما الإهمال فلما حدث لهن من زوال اختصاصهن، وحكى الأخفش والكسائي: إِنَّما زيدًا قائمٌ (٢) .

والصحيح المذهب الأول وهو أنه لا يعمل منها مع "ما" إلا "ليت"؛ لأنها باقية على اختصاصها؛ فلم تولِ العرب "ليتما" الفعل قط، فلا يُحفظ من كلامهم: ليتما يقومُ زيدٌ(٣)، وأَمَّا ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ(٤).

يتبين مما سبق:

١.أَنَّ "إِنَّ" وأخواتها تهملن إذا اتصلت بهن "ما" الكافة ماعدا "ليت" فيجوز فيها الإهمال والإعمال على الراجح.

٢. أَنَّ إهمال "إِنَّ" وأخواتها يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع بعدهن كل من الاسم والفعل مرفوعًا؛ لزوال اختصاصهن.

٣. الظاهر من اتفاق النحاة على إهمال "إِنَّ" وأخواتها إذا اتصلت بهن "ما" الكافة أنها لغة جميع العرب، وإن لم ينص أحدٌ منهم على ذلك، بدليل أنهم

(١) اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٥٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٤.

(٣)المرجع السابق ١/ ٤٣٣.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٤.

لم يختلفوا في الإهمال حتى في "ليتما"، وإنما اختلفوا في وجوب الإهمال أو جواز الإهمال.

المطلب الرابع

إهمال "لا" النافية للجنس

" لا" النافية للجنس هي التي قُصدَ بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، والأصل في عملها أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فهي تعمل عمل "إنَّ" وأخواتها بشروط ستة، وهي[1]:

أولها: أَنْ يكون اسمها وخبرها نكرة؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك فهو مؤول بنكرة، كقولهم: قضية ولا أبا حسنٍ لها، أي: ولا مسمى بهذا الاسم لها، ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة، كقولهم: قضية ولا أبا حسنٍ حلالًا لها.

وثانيها وثالثها: ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، وألا يدخل عليها جارٍ.

ورابعها: ألا يتقدم خبرها على اسمها.

وخامسها و سادسها: أَنْ تكون نافية ويكون المنفي بها الجنس كله، وأَنْ يكون النفي بها نصًا لا احتمالًا، فإن كانت لنفي الوحدة، أو لنفي الجنس احتمالًا لا نصًا، عملت عمل "ليس"، نحو: لا رجلٌ قائمًا بل رجلان.

فمثال ما استوفت الشروط مفردة قولهم: لا غلامَ رجلٍ قائمٌ، ومكررة، كقولهم : لا حول ولا قوة إلا بالله[2].

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥٤٤- ٥٤٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك٣/٢، والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٢، ٢٧٣.

(٢) عمل المفردة بعد استيفاء الشروط واجب، وعمل المكررة جائز. يُنظر: التوضيح والتكميل ٢٧٢/١.

ومن ثم تهمل "لا" النافية للجنس؛ فلا تعمل شيئًا في أربعة مواضع[١] :

١.أَنْ يكون اسمها معرفة، نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو[٢] .

٢.أَنْ يفصل بينها وبين اسمها بفاصل، كقوله . تعالى .﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾[٣].

٣. أنْ يدخل عليها جارٍ، نحو قولهم: جئتُ بلا زادٍ.

٤. أَلا تكون نافية بأن تكون زائدة مهملة، وأما عملها زائدة في قول الفرزدق[٤] :

لَو لَم تَكُنْ غطَفَانُ لا ذُنوبَ لها ... إذًا لَلَامَ ذوو أحْسَابِها عُمَرَا فهو شاذ[٥] .

يتبين مما سبق:

١.أَنَّ " لا" النافية للجنس تهمل عند جميع العرب إذا كان اسمها معرفة، وإذا فصل بينها وبين اسمها بفاصل، وإذا كانت غير نافية بأن كانت زائدة مهملة، وإذا دخل عليها جارٍ.

٢. أَنَّ إهمال "لا" النافية للجنس يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع بعدها الاسم والفعل مرفوعين بالابتداء على ما كانا قبل دخولها عليهما.

---

(١)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك٢/٥، والتوضيح والتكميل ١/٢٧٣.

(٢) إذا فصل بين "لا" وبين اسمها بفاصل، وكذلك إذا كان اسمها معرفة ألغيت باتفاق النحاة، ووجب تكرارها عند غير المبرد. ينظر التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٣.

(٣) الصافات الآية (٤٧).

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق من قصيدة هجا بهَا عمر بن هُبَيْرَة الفرازيّ في المقاصد النحوية ٢/٧٨٤، وخزانة الأدب ٤/٣٠، ٣١، وبلا نسبة في همع الهوامع ١/٥٣٠، وشرح الأشموني١/ ٣٢٩.

والشاهد في قوله: "لا ذنوب لها" فإن كلمة "لا" ها هنا زائدة مع أنها عملت عمل غير الزائدة؛ لأن ذنوب: اسمها، ولها: خبرها، وهذا شاذ.

(٥) شرح الأشموني ١/٣٢٩.

المطلب الخامس

إهمال "ظن" وأخواتها من أفعال القلوب

"ظن" وأخواتها أفعال ناسخة للابتداء، أي أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما وتجعلهما مفعولين لها وتنقسم إلى قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل، والذي يلغى ويعلق عن العمل منها هي أفعال القلوب ما عدا "هَبْ"، و" تعلمْ"؛ أي: أَنَّ الذي يلغى ويعلق عن العمل هي أفعال القلوب المتصرفة، وهي أحد عشر فعلًا : " رَأى"، و "عَلِمَ"، و "وَجَدَ"، و "دَرَى"، و "خَال"، و "ظَنَّ"، و" حَسِبَ"، و "زَعَمَ"، و "عَدَّ"، و" حَجَا"، و "جَعَلَ" بمعنى "أعتقد"(١)

والإلغاء والتعليق كلاهما يعني إهمال عملها في اللفظ، إلا أَنَّ الفرق بينهما هو أَنَّ الإلغاء: ترك العمل لفظًا ومعنًى لا لمانع، ويكون الإلغاء جائزًا في موضعين(٢) :

١.أَنْ تقع الأفعال القلبية في غير الابتداء، بأَنَّ تتوسط بين المعمولين، نحو: زيدٌ ظننت قائمٌ بإلغاء "ظن"، ويجوز إعمالها؛ فيقال: زيدًا ظننتُ قائمًا، والإعمال والإلغاء سِيَّان، وقيل: الإعمال أحسن.

٢.أَنْ تتأخر الأفعال القلبية عن المعمولين(٣) ، نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، بإلغاء" ظن"، ويجوز إعمالها؛ فيقال: زيدًا قائمًا ظننتُ، والإلغاء أحسن.

---

(١) التوضيح والتكميل ٢٨٧/١، ٢٩٦.

(٢) اللمع في العربية ص٥٣، ٥٤، والمفصل في صنعة ص٣٤٧، وشرح الكافية الشافية٢/ ٥٥٦، ٥٥٧ وشرح الرضي على الكافية١٥٥/٤، ١٥٦، والتوضيح والتكميل ٢٩٦/١.

(٣) فإنْ تقدمت الأفعال القلبية على المعمولين وجب إعمالها عند البصريين، وامتنع إهمالها عندهم، وأجاز الكوفيون وأبو بكر الزبيدي وغيره إلغاءها مع تقدمها؛ فيجوز عندهم أن يقال: ظننتُ زيدٌ قائمٌ بإلغاء "ظن" ينظر" التوضيح والتكميل ٢٩٨/١، ٢٩٩.

أَمَا التعليق فهو ترك العمل لفظًا لا معنى لمانع[١] ، وهو لازم، أي : يجب تعليق أفعال القلوب المتصرفة عن العمل في المواضع الآتية[٢]:

١. أَنْ تقع بعدها لام الابتداء، نحو: ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ، فقولك: " لزيدٌ قائمٌ"، لم تعمل فيه "ظننتُ" لفظًا؛ لأجل المانع لها، وهو لام الابتداء، ولكنه في موضع نصب ، أي: أَنَّ "ظننتُ" عاملة في "لزيدٌ قائم" في المعنى دون اللفظ بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت، نحو: ظننتُ لزيدٌ قائمٌ وعمرًا منطلقًا.

٢.أَنْ يقع بعدها "إِنْ" النافية، نحو: علمت إِنْ زيدٌ قائمٌ.

٣.أن يقع بعدها "لا" النافية، نحو: ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو.

٤. أَنْ يقع بعدها "ما" النافية، نحو: ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ.

٥.أَنْ تقع بعدها لام القسم، نحو: علمتُ ليقومنَّ زيدٌ[٣].

٦.أَنْ يقع بعدها استفهام، سواء أكان أحد المعمولين اسم استفهام، نحو: علمتُ أيهم أبوك؟

أو كان مضافًا إلى اسم استفهام، نحو: علمتُ غلامُ أيهمُ أبوك؟، أو دخلت عليه أداة استفهام، نحو: علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟، وعلمتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟.

---

(١) أي: لا لمانع لفظي، بل لمانع معنوي.

(٢) والمفصل ص٣٤٨، وشرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢، وشرح الرضي على الكافية١٥٥/٤، ١٥٦ والتوضيح والتكميل ٢٩٩/١– ٣٠١.

(٣) ولم يعد أحد من النحويين لام القسم من المعلقات سوى ابن هشام، وتبعه الناظم وآخرون. ينظر: التوضيح والتكميل ٣٠٠/١.

وإنما علقت أفعال القلوب في المواضع السابقة عن العمل لفظًا؛ لأنها لو عملت فيما بعد هذه الحروف المذكورة التي لها حق الصدارة؛ لأزالت صدارتها وجعلتها حشوًا في الكلام(١).

يتبين مما سبق:

١.أَنَّ إهمال أفعال القلوب المتصرفة يكون لفظًا فقط، أو لفظًا ومعنى، فإنْ كان لفظًا ومعنى فهو ما يسمى بإلغاء العمل، وهذا جائز، وإن كان لفظًا فقط، فهو التعليق عن العمل لمانع وهذا واجب.

٢.أَنَّ إهمال أفعال القلوب المتصرفة هو لغة جميع العرب، إذ أجمع النحاة على إلغائها جوازًا إذا توسطت بين المعمولين، أو تأخرت عنهما، كما أجمعوا على تعليقها إذا وليها ما له حق الصدارة، ولم يعز أحد من النحاة ذلك إلى قبيلة من العرب بعينها.

٣. أَنَّ إهمال "ظن" وأخواتها (٢) . من أفعال القلوب المتصرفة . يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع بعدهن الاسم والخبر مرفوعين بالابتداء على ما كانا قبل دخولهن عليهما.

(١)التوضيح والتكميل ٢٩٦/١.

(٢) سواء بالإلغاء أو التعليق.

المطلب السادس

إهمال ما يجزم فعلين

يهمل من أدوات الجزم التي تجزم فعلين "إنْ"، و"متى"، فأمَّا "إنْ" الشرطية التي هي حرف

يجزم فعلين أولهما فعل الشرط وثانيهما فعل جواب الشرط، فأهملت بالحمل على "لو" (١)، وإهمالها شاذ، وقد ورد إهمالها شذوذًا في قراءة طلحة(٢) لقوله . تعالى . ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾(٣)، وقوله –صلى الله عليه وسلم – (الإحسان أن تعمل لله كأنك تراه، فإنك إنْ لا تراه فإنه يراك)(٤).

وإهمال " إنْ" الشرطية لغة شاذة، كما صرَّح بذلك ابن جني؛ حيث قال: (وأما قراءة طلحة: "فَإِمَّا تَرَيِن" فشاذة، ولست أقول إنها لحن لثبات علم الرفع، وهو النون في حال الجزم، لكن تلك لغة: أن تثبت هذه النون في الجزم)(٥).

وكذلك أهملت "متى" التي هي اسم شرط يجزم فعلين أولهما فعل الشرط وثانيهما فعل جواب الشرط، وإهمالها شاذ حملًا لها على "إذا"(٦)، ومن إهمالها قول السيدة عائشة –رضي الله عنها – (إن أبا بكر رجلٌ أسيف، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمعُ الناس)(٧).

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٩٣/٣.

(٢) بسكون الياء، وتخفيف النون. ينظر: المحتسب لابن جني ٤٢/٢،

(٣) مريم من الآية (٢٦).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ح ٢٩٢٤، ٨٠٩/١، وأبو شيبه في مصنفه باب "ما ذكر في الإيمان والإسلام ١٥٧/٦، والرواية فيه " أن تعبد الله .....".

(٥) المحتسب لابن جني ٤٢/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٩٣/٣.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ح ٢٥٢٥٨، ٨/ ٢٩٥، والرواية فيه " فمتى يقوم مقامك تدركه الرقة" ، وأبو شيبه ح ٧١٦٧، ٢/ ١١٨.

والظاهر من كلام ابن مالك أَنَّ إهمال " متى"، وإنْ كان شاذًا إلا أنه لغة بعض العرب؛ حيث قال : (ومن تشبيه "متى" بـ "إذا" وإهمالها قول عائشة – رضي الله عنها – "إن أبا بكر رجلٌ أسيف، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسمعُ الناس"، ونظير حمل "متى" على "إذا" وحمل "إذا" على "متى" حملُهم "إنْ" على "لو" في رفع الفعل بعدها، وحملُهم "لو" على "إن" في الجزم بها. فمن رفع الفعل بعد "إنْ" حملًا على "لو" قراءة طلحة ﴿ فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾(١)، بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد "إن" مؤكدة بـ "ما" حملًا لها على "لو".)(٢)، فقد جعل ابن مالك إهمال "متى" بالحمل على "إذا" نظير إهمال "إنْ" الشرطية حملًا على "لو"، فكما أَنَّ إهمال "إنْ" الشرطية لغة شاذة فكذلك يكون إهمال "متى" لغة شاذة.

تتمة

إنَّ إهمال "كيف" وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط هو المذهب الصحيح خلافًا للكوفيين الذين يجزمون بها ويلحقونها بأدوات الشرط الجازمة، نحو: كيفما تجلسْ أجلسْ(٣)، وكذلك إهمال "إذا" في النثر هو المذهب الصحيح، فلا تعمل إلا في ضرورة الشعر، بل إنَّ ابن مالك صرَّح بأنَّ عملها في الشعر كثير(٤).

(١) مريم من الآية (٢٦).

(٢) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح ص٧٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣.

(٤) الكتاب ٦٢/٣، والمقتضب ٥٦/٢،وأمالي ابن الشجري٨٢/٢، وشرح التسهيل ٨٤/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٣، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٣، وخزانة الأدب ٢٢/٧.

قال سيبويه:(وقد جازوا بها[١] في الشعر مضطرين، شبهوها ب "إِنْ"؛ حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بدّ لها من جواب)[٢] .

وقال ابن مالك: (وقد جزم بـ"إذا" في الشعر كثيرا، والأصح منع ذلك في النثر لعدم وروده)[٣].

ومن الجزم ب"إذا" في الشعر قول الفرزدق[٤] :

تَرَفَّعَ لِي خِنْدِفٌ وَاَللَّهُ يَرْفَعُ لِي ... نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ

وقول عبد قيس بن خفاف[٥]:

اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى ... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ)[٦]

---

(١) يريد "إذا".

(٢) الكتاب ٦٢/٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٣.

(٤) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الكتاب ٦١/٣، وشرح التسهيل ٨٢/٤، وخزانة الأدب ٢٢/٧، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢١١/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٨٣/٣، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٣.

والشاهد في قوله:" إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ"؛ حيث عملت "إذا" الجزم، وهذا جائز في ضرورة الشعر.

(٥) البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف، و بلا نسبة في شرح التسهيل٢٢١/٢، ٨٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٤/٣، والمغني ص١٢٨، والهمع ١٨٠/٢.

والشاهد في قوله:" وَإِذا تُصِبْك خَصاصةٌ فَتَجَمّل"؛ حيث عملت "إذا" الجزم في فعلي الشرط والجواب، وهذا جائز في ضرورة الشعر.

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٨٣/٣، ١٥٨٤.

يتبين مما سبق:

أولًا: أَنَّ إهمال " إِنْ" الشرطية حملًا لها على "لو" لغة شاذة.

ثانيًا: أَنَّ إهمال "متى" الشرطية حملًا لها على "إذا" شاذ، وظاهر كلام ابن مالك أنه لغة شاذة أيضًا.

ثالثًا: أَنَّ إهمال "كيف" وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط الجازمة هو الأصح، وهو لغة أغلب العرب كما هو واضح من كلام النحاة، وإن لم يصرحوا بذلك.

رابعًا: أَنَّ "إذا" تهمل في النثر، ويجزم بها في الشعر، وهي لغة أغلب العرب.

خامسًا: أن إهمال أدوات الجزم يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع الفعل المضارع بعدها مرفوعًا.

الخاتمة

الحمدُ لله مُنور الأكوان لأهل العِرفان، ومُداوي القلوب من الذنوب والعيوب بنور الإيمان والصلاة والسلام على الحقيقة الكُلية التي تفرعتْ منها اللطائفُ والمعارفُ النورانيةُ ، سيدنا محمدٍ الفاتحِ لمغلقِ الكنوزِ والكاشفِ لغوامضِ الرموزِ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين اتصلوا بجنابه، فوصلوا إلى الحقائق وفازوا بالرقائق، ورضي الله عن كل مُحِبٍ اقتفى آثار الأصحابِ ونَهَجَ منهجَ الأحبابِ، وبعدُ .....

فهذه بعض النتائج التي أسفر عنها البحث، أجملها فيما يأتي:

أولًا: أَنَّ من العوامل ما يُهمل لغير عارض نحو: "أَنْ" المصدرية، ومنها ما يُهمل لعارض مثل دخول "ما" الكافة على بعض حروف الجر، وإن وأخواتها، ودخول لام الابتداء، ولام القسم، وغيرها من المعلقات على "ظن" وأخواتها من أفعال القلوب المتصرفة.

ثانيًا: أَنَّ إهمال العوامل كلها يرجع إلى لغات العرب؛ حتى وإن لم يعز النحاة الإهمال إلى بعض العرب بأعينهم بدليل الاستدلال على الإهمال بما سمع عن العرب.

ثالثًا: أنَّ إهمال العوامل يؤثر في اللفظ؛ حيث يرجع اللفظ إلى ما كان عليه من رفع قبل دخول العامل.

وإليك النتائج بالتفصيل:

١.أَنَّ كف " رُبّ"، والكاف ب" ما" الكافة لغة أغلب العرب، وأَنَّ عملهما الجر بعد زيادة "ما" قليل عند بعض النحاة، وشاذ عند الرضي.

٢.أَنَّ كف الباء و "من" ب "ما" الكافة قليل، وهو لغة هذيل.

٣. يظهر أثر كف "رُبَّ" ، والكاف ب "ما" الكافة في اللفظ ؛ حيث تهيئهما "ما" الكافة للدخول على الجمل الفعلية كما يدخلان على الجمل الاسمية، ويكون الفعل المضارع بعدهما مرفوعًا ، وكذلك الاسم بعدهما يكون مرفوعًا.

٤. أَنَّ إهمال "أَنْ" المصدرية لغة بعض العرب، وبه قال البصريون، وقاسه المرادي.

٥. أَنَّ إهمال " إذن" مع استيفائها الشروط لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه، وأما إهمالها لفقد شرط من شروط عملها فهي لغة أغلب العرب.

٦.أَنَّ إهمال كل من " أَنْ" المصدرية، و"إذن" يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع الفعل المضارع بعدهما مرفوعًا.

٧.أن إهمال "لم" لغة عند ابن مالك، وابن يعيش الذي نسب حكاية إهمالها إلى اللحياني بعد أن أشار إلى الخلاف في إهمالها.

٨.أنَّ إهمال "لم" ضرورة شعرية عند بعض النحاة، وقد صرَّح ابن يعيش بشذوذ إهمالها.

٩.أَنَّ إهمال "لم" عند من أجاز إهمالها حملًا لها على "ما"، وقيل: حملًا لها على "لا"،

والأحسن أَنَّ إهمالها حملًا لها على "ما"؛ لأَنَّ "ما" ينفى بها الماضي كثيرًا بخلاف "لا"، كما صرَّح ابن مالك.

١٠.أَنَّ إهمال " إِنْ" الشرطية حملًا لها على "لو" لغة شاذة.

١١.أَنَّ إهمال "متى" الشرطية حملًا لها على "إذا" شاذ، وظاهر كلام ابن مالك أنه لغة شاذة أيضًا.

١٢.أن إهمال أدوات الجزم يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع الفعل المضارع بعدها مرفوعًا.

١٣.أَنَّ إهمال "ما" مطلقًا هو لغة بني تميم، ولغة أهل الحجاز أنها تهمل إذا اختل شرطٌ واحدٌ من شروط إعماله الستة، ومن ثم تهمل "ما" ويبطل عملها في ستة مواضع عند أهل الحجاز.

١٤.أَنَّ إهمال "لا" مطلقًا هو لغة بني تميم، ولغة أهل الحجاز أنها تهمل إذا اختل شرطٌ واحدٌ من شروط إعمالها الثلاثة، ومن ثم تُهمل "لا" ويبطل عملها في ثلاثة مواضع عند أهل الحجاز.

١٥.أَنَّ "إِنْ" النافية تُهمل ولا تعمل شيئًا عند أكثر البصريين والفراء، وتعمل عمل "ليس" عند الكوفيين ما عدا الفراء، والمبرد ، وابن السراج، والفارسي، وابن جني .

١٦.أَنَّ إعمال "إِنْ" النافية عمل "ليس" هو لغة أهل العالية، كما نص على ذلك ابن جني، ومن ثم يكون إهمالها هو لغة أكثر العرب.

١٧.أَنّ "لات" تهمل عند الأخفش في أحد قوليه، ولم يعز أحد من العلماء إهمال " لات" إلى أي لغة من لغات العرب.

١٨.أَنكرالفراء عمل "لات" عمل "ليس"، وأثبت لها عمل الخفض، وذكر أنها لغة قليلة لبعض العرب دون أَنَّ يعزو هذه اللغة لأحد بعينه.

١٩.أَنَّ إهمال الحروف العاملة عمل "ليس"ـ " ما" ، و "لا"، و "إِنْ" النافية، و"لات" . يؤثر في اللفظ؛ حيث يأتي الاسم بعدهن مرفوعًا على الابتداء، وكذلك الخبر.

٢٠.أَنَّ إهمال "إِنْ" المخففة أكثر من إعمالها.

٢١.أَنَّ اللام الفارقة تلزم ثاني الجزأين مع "إِنْ" المهملة إذا كان الموضع يحتمل النفي والإثبات.

٢٢.لا تلزم اللام الفارقة مع "إِنْ" المهملة إذا كان الموضع لا يحتمل النفي.

٢٣.إذا أهملت "إِنْ" زال اختصاصها؛ فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل والأكثر كون الفعل الذي تدخل عليه ماضيًا ناسخًا.

٢٤.أَنَّ إهمال "إِنْ" المخففة من الثقيلة يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع الاسم بعدها مرفوعًا على الابتداء، وكذلك الخبر يقع مرفوعًا.

٢٥.أَنَّ "إِنَّ" وأخواتها تهملن إذا اتصلت بهن "ما" الكافة ماعدا "ليت" فيجوز فيها الإهمال والإعمال على الراجح.

٢٦. أَنَّ إهمال "إِنَّ" وأخواتها يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع بعدهن كل من الاسم والفعل مرفوعًا؛ لزوال اختصاصهن.

٢٧.الظاهر من اتفاق النحاة على إهمال "إِنَّ" وأخواتها إذا اتصلت بهن "ما" الكافة أنها لغة جميع العرب، وإن لم ينص أحدٌ منهم على ذلك، بدليل أنهم لم يختلفوا في الإهمال حتى في "ليتما"، وإنما اختلفوا في وجوب الإهمال أو جواز الإهمال.

٢٨.أَنَّ " لا" النافية للجنس تهمل عند جميع العرب إذا كان اسمها معرفة، وإذا فصل بينها وبين اسمها بفاصل، وإذا كانت غير نافية بأن كانت زائدة مهملة، وإذا دخل عليها جارٍ.

٢٩.أَنَّ إهمال "لا" النافية للجنس يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع بعدها الاسم والفعل مرفوعين بالابتداء على ما كانا قبل دخولها عليهما.

٣٠.أَنَّ إهمال أفعال القلوب المتصرفة يكون لفظًا فقط، أو لفظًا ومعنى، فإنْ كان لفظًا ومعنى فهو ما يسمى بإلغاء العمل، وهذا جائز، وإن كان لفظًا فقط، فهو التعليق عن العمل لمانع وهذا واجب.

٣١.أَنَّ إهمال أفعال القلوب المتصرفة هي لغة جميع العرب، إذ أجمع النحاة على إلغائها جوازًا إذا توسطت بين المعمولين، أو تأخرت عنهما، كما أجمعوا على تعليقها إذا وليها ما له حق الصدارة، ولم يعز أحد من النحاة ذلك إلى قبيلة من العرب بعينها.

٣٢. أَنَّ إهمال "ظن" وأخواتها [١] . من أفعال القلوب المتصرفة . يؤثر في اللفظ؛ حيث يقع بعدهن الاسم والخبر مرفوعين بالابتداء على ما كانا قبل دخولهن عليهما.

٣٣.أَنَّ إهمال "كيف" وعدم الاعتداد بها في أدوات الشرط الجازمة هو الأصح، وهو لغة أغلب العرب كما هو واضح من كلام النحاة، وإن لم يصرحوا بذلك.

٣٤.أَنَّ "إذا" تهمل في النثر، ويجزم بها كثيرًا في الشعر، وهي لغة أغلب العرب.

(١) سواء بالإلغاء أو التعليق.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (٣٥٦هـ)، ت/ سمير جابر، ط٢/دار الفكر – بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، ط١/المكتبة العصرية١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- البغال للجاحظ (٢٥٥هـ)، ط٢/ دار ومكتبة الهلال، بيروت١٤١٨ هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، ت/ مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، ت/ إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)، ت/ د. عباس مصطفى الصالحي ، ط١/دار الكتاب العربي١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، (٩٠٥هـ)، ط١/ دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(٧٤٩هـ)، ت/: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط١: دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- الجامع الصحيح المختصر للبخاري(٢٥٦هـ)، ط١/ دار الشعب – القاهرة ١٩٨٧م.

- حاشية العلامة الصبان" على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك لمحمد بن علي الصبان الشافعي،ط١/دار الكتب العلمية بيروت– لبنان١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي (٣٧٧هـ)، ت/ بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي ط٢/دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، ت/ عبد السلام محمد هارون،ط٤/مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م.
- ديوان أبي حيَّة النُميري، ت/ د. يحي الجبوري، النشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي– دمشق ١٩٧٥م.
- ديوان امرئ القيس، ت/ عبد الرحمن المصطاوي، ط٢/ دار المعرفة –بيروت – لبنان ١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م.
- ديوان أبي داود الإيادي، ت/ أنور محمود الصالحي، د. أحمد هاشم السمرائي، ط١/ دار العصماء – دمشق ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- ديوان أبي ذؤيب الهذلي ت/ د. أحمد خليل الشال،ط١/ مركز الدراسات والبحوث الإسلامية ببور سعيد ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.
- ديوان زياد بن الأعجم، ت/ د. يوسف حسين بكار، ط١/ دار المسيرة ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- ديوان صالح بن عبد القدوس، ت/ عبد الله الخطيب، ط/ البصرة ١٩٦٧م، الناشر: دار منشورات البصري – بغداد.
- ديوان الطرماح ، ت/ د. عزة حسن، ط٢/ دار الشرق العربي – بيروت – لبنان.
- ديوان عمرو بن أبي ربيعه، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / د. فايز محمد، ط٢/دار الكتاب العربي – بيروت ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

- ديوان الفرزدق، ت/ أ. علي فاعور، ط١/ دار الكتب العلمية – بيروت١٤٠٧هـ –١٩٧٨م.
- ديوان كثير عزة، ت/ د. إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة – بيروت – لبنان ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- ديوان النابغة الذبياني، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢/ دار المعارف.
- رسائل الجاحظ للجاحظ (٢٥٥هـ)، ت/ د.عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسي (١١٠٢هـ)، ت/ د .محمد حجي، د. محمد الأخضر، ط١/ دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
- السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي للبيهقي، ط١/مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد١٣٤٤ هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لنور الدين الأُشْمُوني (٩٠٠هـ)، ط١/دار الكتب العلمية بيروت– لبنان١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (٦٧٢هـ)، ت/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١/هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
- شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش (٧٧٨ هـ)، ت/أ. د.علي محمد فاخر وآخرون، ط١/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية١٤٢٨ هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥٩٧ – ٦٦٩هـ)، ت/ د. صاحب أبو جناح، ط١/جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر١٤٠٠هـ – ١٩٨٠ م.

- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب ط١/مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.
- شرح شواهد المغني للسيوطي(٩١١ هـ)،ت/ أحمد ظافر كوجان، والشيخ محمد محمود ،ط/ لجنة التراث العربي١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن للطيبي (٧٤٣هـ)، ت/د.عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة – الرياض).
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (٧٦١هـ)، ت/محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط١١/ ١٣٨٣.
- شرح المفصل في النحو للزمخشري لابن يعيش (٦٤٣هـ)،عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد (٦٨٦ هـ)، ت/ محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١/١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م .
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك (٦٧٢هـ) ت/الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط١/١٤٠٥ هـ.
- الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ)، ت/د. عبد السلام محمد هارون،ط٣/مكتبة الخانجي، القاهرة١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، ت/كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط١/١٤٠٩.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، ت/د. عبد الإله النبهان وآخرون، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط١/١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط٣/١٤١٤ هـ.

- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (٧٢٠هـ)، ت/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية لابن جني (٣٩٢هـ)، ت/ فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط/١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (٩١١هـ)، ت/فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط١/١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- مسند أحمد بن حنبل (١٦٤، ٢٤١)، ت/ السيد أبو المعاطي النوري، الناشر : عالم الكتب – بيروت.،ط١/١٤١٩هجرية ، ١٩٩٨ م.
- معاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ)، ت/ أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط/ أولى.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري الأندلسي(٤٨٧هـ)، ت/ مصطفى السقا، ط٣/عالم الكتب– بيروت١٤٠٣هـ .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣٩٥هـ)، ت/ د.عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (٧٦١هـ)، ت/د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق ط٦/١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (٥٣٨هـ)، ت/د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ط١/١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٨٥٥ هـ)، ت/ أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط١/١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ)، ت/: محمد عبد الخالق عظيمة.، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
- نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري (٧٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،ط١/١٤٢٣ هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (٩١١هـ)، ت/عبد الحميد هنداوي،

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	٧٩٩
تمهيد	٨٠١
المبحث الأول: إهمال ما يعمل عملًا واحدًا.	٨٠٢
المطلب الأول: إهمال عوامل الجر.	٨٠٢
المطلب الثاني: إهمال عوامل النصب.	٨١٣
المطلب الثالث: إهمال عوامل الجزم.	٨٢٠
المبحث الثاني : إهمال ما يعمل عملين.	٨٢٣
المطلب الأول: إهمال "ما" وأخواتها.	٨٢٣
المطلب الثاني: إهمال "إنْ" المخففة من الثقيلة.	٨٢٩
المطلب الثالث: إهمال إنَّ وأخواتها.	٨٣٤
المطلب الرابع: إهمال "لا" النافية للجنس.	٨٣٧
المطلب الخامس: إهمال "ظن" وأخواتها.	٨٣٩
المطلب السادس: إهمال ما يجزم فعلين	٨٤٢
الخاتمة	٨٤٦
ثبت المصادر والمراجع	٨٥١
فهرس محتوى البحث .	٨٥٧